

المبحث الأول: دور الأحزاب في تفعيل الديمقراطية:

المطلب الأول: التفسير النظري:

يرى هنتغتون أن الديمقراطية الناجحة تعتمد على وجود مؤسسات فعالة، أكثر من وجود عدد كبير من الأفراد يؤمنون بقيم الديمقراطية الليبرالية و يبحثون عن المشاركة الديمقراطية و يسجل الأحزاب السياسية كمؤسسات فعالة¹.

حدد هنتغتون أنماط للتحويل الديمقراطي أساس حدوثها هي الأحزاب السياسية خاصة نمطي الإحلال، و الإحلال التحولي، يتمثل الأول منهما في تصاعد نفوذ القوى المعارضة مقابل انهيار قوة النخبة الحاكمة ما يؤدي لترسيخ الديمقراطية، أما الإحلال التحولي فيكون بحدوث توافق على التغيير بين الحكومة و المعارضة، لحدوث توازن في القوة بينهما، و هذا ما يمكن رصده عند استقراء التاريخ و رصد ظاهرة الديمقراطية².

حدد هنتغتون موجات التحويل نحو الديمقراطية، أول موجة تكمن جذورها في الثورتين الفرنسية و الأمريكية اللتين سمحتا بظهور فعلي للمؤسسات الديمقراطية، و أهمها الأحزاب السياسية التي تبلورت بشكل بارز و شكلت أساسا لمواجهة النخب الحاكمة المتسلطة آنذاك، و هو ما ساهم في بروز الديمقراطية، و مع تراجع التعددية الحزبية أدى ذلك إلى تراجع الديمقراطية في النظم الأوروبية الغربية خاصة إيطاليا، ألمانيا، وحتى فرنسا و هو ما أدى إلى ما يسميه هنتغتون بالموجة المضادة الأولى لتعود الديمقراطية من جديد في إطار الموجة الثانية من خلال تفعيل الأحزاب السياسية³.

نظريات التحديث و التنمية قدمت مداخل عديدة أبرزها المفاهيم المتعلقة بأزمات التنمية السياسية و المؤسسية و النخبة و القيادة السياسية⁴، و تطور المجتمعات من مجتمعات بدائية إلى إقطاعية إلى صناعية، يؤدي إلى ظهور نخب مختلفة تتميز بها كل حقبة و تؤدي لتشكيل تنظيمات متعددة تتنوع وفقا لنموذج التنمية السائد في المجتمع سواء تنظيمات عمالية أو تجمعات و تكتلات صناعية تعمل جاهد على تحقيق مصالحها و منها تبلورت الأحزاب السياسية كنتيجة لهذه التكتلات و هو ما أدى لتطور أنواع من الديمقراطية.

¹ بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية و التحويل الديمقراطي، (مصر: مكتبة مدبولي، 2004)، ص.ص 15-16 ..

² سعد الدين إبراهيم، التحويل الديمقراطي في دول المغرب العربي، (لبنان: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2005)، ص. 307.

³ صمويل هنتغتون، الموجة الثالثة، ترجمة عبد الوهاب علوب، (الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993)، ص. 74.

⁴ بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص. 21.

المطلب الثاني : المساهمة العملية للأحزاب السياسية :

إن بداية الأحزاب كانت ذات نشأة برلمانية، و جاءت نتيجة لثورات قادتها الأمم من أجل التعبير عن خياراتها و مشاركتها في الحكم و التخلص من الاستبداد ، و كان لكل ثورة أو مرحلة من مراحل تطور المجتمعات ، خاصة على المستوى الاقتصادي دور بارز في بلورة التشكيلات السياسية التي عرفت فيما بعد بالأحزاب السياسية ، فبروز هذه الأخيرة بشكل واضح أدى إلى ما يعرف بالديمقراطية التمثيلية التي من خلالها يعطي المواطنون وكالة للبعض منهم عن طريق الانتخاب لممارسة السلطة نيابة عنهم ، و هذا يعبر عن تطور كبير في الديمقراطية ، فسابقا في العصر الإغريقي كانت هناك جمعيات سياسية تمثل طبقات اجتماعية معينة -نبلاء-أرستقراط وهو ما أدى لإفراز الديمقراطية المباشرة المقتصرة على الطبقات العليا فقط من المجتمع دون باقي الطبقات ، لكن ومع تطور المجتمعات و توسع الطبقة البرجوازية ، و تطور النظام الليبرالي و السماح بالحرية أدى لبروز تشكيلات متعددة ساهمت في ظهور ما يعرف بالديمقراطية الليبرالية ، التي فعلتها الأحزاب ذات النشأة الداخلية البرلمانية ، ومع بروز الفكر الاشتراكي أدى إلى ظهور الأحزاب الاشتراكية التي تنادي بالديمقراطية الاقتصادية و الاجتماعية أين لا يكون المواطنون أحرارا إلا إذا توافقت مشاركتهم في السلطة بنشاط السلطة نفسها ،يرمي إلى تحريرهم من التفاوتات الاقتصادية و الاجتماعية ، و تتمثل في مجموعة الإجراءات الرامية لتصحيح كل ما هو نظري في الديمقراطية الليبرالية عن طريق تدخل الدولة ، هنا وجود حزب واحد مسيطر على النظام أدى إلى بروز نوع آخر من الديمقراطية .

إلا أن و مع تطور التقنية الاتصالية في عالم الحداثة و سهولة انتقال المعلومة بين الأفراد من مختلف مناطق العالم أدى إلى بروز أحزاب على المستوى الدولي و كذا الإقليمي ، كما هو الحال على مستوى الاتحاد الأوروبي ، و هو ما ساهم في بلورة نوع جديد من الديمقراطية قائمة على الحاسوب و شبكة الانترنت، كمصدر لإجراء الانتخاب دون الحاجة إلى الانتقال على مراكز مخصصة أو الحضور المباشر كما كان سائدا قديما Michel J.Sandel و هو ما أدى لبروز مفهوم الديمقراطية الإجرائية ، طرحه في سنة 1984 من خلاله يوضح أن الأنظمة الديمقراطية القائمة حاليا لا تنضوي إلا على مجموعة إجراءات وسائلية تحط من قدر الديمقراطية باعتبارها قيمة أو مشروع¹ . ومنه فالتعددية الاجتماعية سمحت منذ وقت مبكر بظهور الطبقات الاجتماعية و البرلمانات و المؤسسات الأخرى ، و هذه الأجهزة وفرت أشكالا من التمثيل الذي تطور إلى مؤسسات ديمقراطية حديثة ساهمت في توسيع المشاركة السياسية ، و من ثم تفعيل أكثر للديمقراطية² .

¹ -أحمد سفيان قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية، (لبنان:مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 2006، ص.ص182-183 .

² -محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية، (لبنان:مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006)، ص111.

من خلال النشأة الداخلية للأحزاب، لوحظ دخول بعض الهيئات في تكوين اللجان الانتخابية و منها الجمعيات الفكرية و النوادي الشعبية، و من أمثلة ذلك:

- دور جماعات المثقفين و اتحادات الطلاب و ما قامت به في أوروبا خلال القرن التاسع عشر (19م) في إنشاء أحزاب متعددة ، التي أدت بدورها لإنشاء أحزاب اليسار، كما لعبت الكنيسة و الجماعات الدينية دورا بارزا في إنشاء الأحزاب الكاثوليكية¹.

فظهر الأحزاب السياسية ونشأتها التاريخية العلمانية و ذلك لأن الناس سئموا من استبداد الكنيسة ورجالاتها و مواقفها السياسية و آرائها الفكرية و نظرياتها البعيدة عن الواقع و قد ثار الناس ضد رجال الدين المسيحيين الذين كانوا يجبرون الناس بالقوة على قبول آرائهم الباطلة غير المنسجمة مع الحياة و التطورات البشرية ، فبعد إخفاق الصياغات الدينية المتعسفة التي كانت تحكم المجتمعات الغربية ، ولدت أحزاب سياسية كردة فعل على تصرفات الكنيسة ، و طالبت بفصل الدين عن السياسة فكان الحزب هو المنتفس الوحيد للتعبير عن آراء و مواقف و نظريات السياسة ، كما أن التقدم الصناعي و التطور الاقتصادي والنهضة الحديثة في جميع مجالات الحياة ساهم في تكوين و نشوء الأحزاب السياسية².

إن العامل الجغرافي و المهني سمح بخلق تجمعات ناتجة عن الانتماء لمنطقة أو وظيفة واحدة ، و هذا سمح بخلق مصالح مشتركة بين أعضاء في بعض المجالس النيابية الأوروبية، فهذا النوع من الانتماءات ساهم بشكل كبير في إنشاء الأحزاب السياسية ، وكان أبرز مثال لذلك في المجلس التشريعي الفرنسي في أواخر القرن الثامن عشر 18. ففي ذلك الوقت، أخذ نواب المناطق الريفية بالذات في إقامة كتلات على أساس جغرافي للدفاع عن مصالح المقاطعات المختلفة.

كما أن الاتصال المستمر بين الكتل البرلمانية المتشكلة داخل المجالس النيابية، واللجان الانتخابية هو ما ولد أحزاب سياسية، ساهمت في تشكيل المجالس النيابية التي تزايدت أهميتها و صارت تمثل سلطات تشريعية، تتمتع باستقلالية و هو ما أدى لنشوء نظم ديمقراطية فعلية³.

فالديمقراطية اليونانية كانت ديمقراطية مقتصرة على طبقة معينة ، وتلتها مراحل من الاستبداد بالحكم إلى أن برزت الثورات الفكرية التحررية في أوروبا و أدت لتشكل التمثيليات المختلفة التي تطورت في تركيبها إلى أن تم تشكيل الأحزاب السياسية ، كتنظيم مهيكلي يسير الحياة السياسية و ينظم من خلالها ممارسة السلطة، وهو ما أدى لبروز النظم الديمقراطية في أوروبا ، ومن ثم امتدادها إلى باقي المناطق في العالم ، من خلال ما يعرف بموجات التحول الديمقراطي حسب هنتغتون، فالديمقراطية لم تكن ممارسة تشير إلى التطبيق الفعلي للمفهوم إلا بعد تشكل

¹ - نبيلة عبد الحميد كامل، *الأحزاب السياسية في العالم المعاصر*، (دار الكتاب الحديث- الكويت- 1977)، ص 30.

² - نور الدين ثنيو، *نشأة الأحزاب السياسية*، متحصل عليه يوم 2009/12/12 من موقع:

[http:// www.almohri.com/pages/1-maqalat/2-siyaseeya/p13.htm](http://www.almohri.com/pages/1-maqalat/2-siyaseeya/p13.htm).

³ - نور الدين ثنيو ، *كيف نشأة الأحزاب السياسية*، متحصل عليه يوم 2009/12/12 من موقع:

<http://www.ghorab.org/forum>

الأحزاب السياسية، التي جسدت التمثيل الشعبي، و مشاركة كل الطبقات في الحكم إما من خلال تكوين أحزاب تعبر عن مطالب شعبية، أو من خلال مشاركة الشعب في الانتخابات التي تحدد الحزب الذي يصلح لاعتلاء سدة الحكم ، و يعكس معظم التوجهات الشعبية .

وفي صون وحماية حقوق الأفراد وحررياتهم، وتحقيق ديمقراطية الشعب يجب العمل على تشكيل حكومة من اختيارهم، والطريقة الرئيسية للقيام بذلك هي من خلال الأحزاب السياسية والمنظمات الطوعية التي تربط بين الشعب وحكومته. فهي تجند المرشحين للانتخاب منهم في المناصب العامة، والتي تعبئ الناس على المشاركة في اختيار قادة الحكومة.

فمن خلال الأحزاب تجسدت وسائل التغيير وعدم السيطرة على الحكم، و صارت المنافسة بين الأحزاب السياسية ليست معركة من أجل البقاء ، ولكن المنافسة على خدمة الشعب¹.

الفرع الأول: علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع

نتيجة ما سبق عرضه ، فإن انعكاسات الواقع التنظيمي والسلطوي داخل الأحزاب السياسية سينعكس بدوره على العلاقة بين الأحزاب والمجتمع، والتي هي علاقة محدودة وأصبحت تبنى على أسس مصلحة وانتخابية، من خلال ممارسات القبلية والجهوية والزبونية في الانتخابات. ونتيجة لذلك فقد المجتمع خصوصا في أوساط المدن عالية الكثافة الأمل من الأحزاب السياسية والتغيير عبر صناديق الاقتراع من خلال الارتفاع المتواصل في نسب المقاطعة الانتخابية في أوساط المدن، والإقبال على النشاطات السياسية². وقد تبلورت توجهات بديلة في المجتمع تنفر من العمل الحزبي والسياسي باللجوء إلى العمل في جمعيات المجتمع المدني. ضعف الصلة بين الأحزاب السياسية والمجتمع جعل الأحزاب السياسية تبتعد عن أداء وظيفتها الأساسية المتمثلة في الوساطة بين المجتمع المدني والسلطة أو ما يسمى بالوظيفة المنبرية للأحزاب السياسية لإيصال الأصوات المحتجة والمعارضة إلى السلطات، وبدل ذلك أصبحت امتدادا للإدارة الحكومية وامتداد للسلطة، مما أفقدها الكثير من المصداقية أمام الناخبين والمتعاطفين. هذا يبرز من خلال خروج الأحزاب السياسية وتجاوز الأحداث لها أو عدم قدرتها على الاستجابة للمطالب التي يعبر عنها المواطنون في العديد من المناسبات، من خلال العديد من مظاهر الاحتجاجات الاجتماعية والتي اتسمت بالعنف التلقائي، بل إن هذا العنف والسخط أتجه بدوره إلى الأحزاب السياسية مثل ما حدث من حرق مقرات أحزاب الارسيدي والأفاس في منطقة القبائل رغم أنها تمثل معقلا لها.

¹ *Political Parties*:<http://www.usinfo.state.gov/products/pubs/principles>.

² - نور الدين ثنيو، "الأحزاب السياسية في الجزائر والتجربة الديمقراطية"، متحصل عليه من موقع: التجديد العربي، يوم (2010/06/09)

المطلب الثالث: دينامية العمل الحزبي وتفعيل التحول الديمقراطي:

يذهب السيد ياسين في كتابه " الثورة الكونية والوعي التاريخي " إلى أن العالم مر ولا زال يمر بثورة مثلثة الجوانب، ولعل أولها يتمثل في الثورة السياسية والتحول من السلطوية والشمولية إلى الديمقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان، حيث ثبت أن هيمنة الحزب الواحد مضادة للطبيعة الإنسانية وأن التعددية السياسية و الثقافية أصل من أصول المجتمع الإنساني¹. وعلى هذا الأساس فقد أصبحت التعددية السياسية السمة الأولى والأساسية في المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية على حد سواء، وقد أثبتت أحدث التطورات في مجال المؤشرات السياسية والمؤسسية والفكرية من أهم المؤشرات التي من خلالها تقاس درجات تنمية البلدان وتقدمها²، لهذا فقد اكتسب العمل الحزبي والتعددية في الحياة الاجتماعية والسياسية أهمية بالغة في مسار التنمية السياسية وتحقيق التنمية الشاملة للدول والمجتمعات.

فعلى الصعيد المجتمعي والسياسي نجد أن للأحزاب وظائف وأهداف عدة تؤدي في إطار إستراتيجية دينامية تصنعها الحياة السياسية والمعاركة الانتخابية التي تتخبط فيها الأحزاب و يدرج "فيليب برو" هذه الوظائف بشكل دقيق في الآتي³:

أولاً: الأحزاب كآلات انتخابية : ويعد المظهر الأكثر وضوحاً لنشاط هذه الأحزاب في الأنظمة الديمقراطية التعددية، بحيث تعمل الأحزاب في هذا الإطار على انتقاء المرشحين للانتخابات (الوطنية والمحلية) وتعد هذه أهم وظيفة لها، ويشكل الدخول في المعترك الانتخابي الفاصل بينها وبين جماعات المصالح(*)، وتتنوع إجراءات انتقاء المرشحين بحسب الأنظمة الداخلية للأحزاب التي تعطي للأعضاء حقوقاً متفاوتة الاتساع؛ إذ تكون تلك الإجراءات محددة بدقة في الأنظمة الداخلية للأحزاب ذات البنية القوية في حين تكون بطرق اختيار لا شكلية تصادق عليها القيادة في أحزاب الأطر ونقابات المنتخبين، وتتمثل الوظيفة الثانية في هذا الإطار في " تعبئة الدعم " بغية توفير أفضل الشروط للمعترك الانتخابي، و هنا تبدو قوة التنظيم الحزبي من حيث التدعيم المادي الخاص بالحزب للمرشح ، فضلاً عن الإعانات الاستثنائية التي تجمع أثناء الحملة الانتخابية، وترويض النشاطات الدعائية كتوزيع المنشورات والصحف والملصقات وغيرها، وتكمن الوظيفة الثالثة في اختيار " القادة الوطنيين " وهي عملية مشروطة للوصول إلى السلطة.

و تعد ظاهرة التحالف والائتلاف بغية الوصول إلى الأغلبية الانتخابية ومن بعدها الأغلبية البرلمانية سمة النظم التعددية الحزبية، وتتأثر استراتيجيات التحالف بالغرب السياسي وما يفرزه

¹ - السيد ياسين: المداخلة الثانية (بدون عنوان)، تحرير غسان إسماعيل عبد الخالق، مرجع سابق، ص 187 .

² - إبراهيم العيسوي : *التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها*، (القاهرة : دار الشروق، 2000)

³ - فيليب برو، *علم الاجتماع السياسي*، ترجمة عرب صاصيلا، (بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 1998)، صص 375 - 387.

(*) لتفاصيل أكثر انظر : أحمد بدر، مرجع سابق، صص 257 - 260.

من ثنائية (شركاء، خصوم) وهذا يزيد من إمكانية دمج أكبر للأحزاب الأكثر تقاربا سياسيا في المسرح الانتخابي.

ثانيا: الأحزاب كحلبات للجدل : تسهم الأحزاب دائما في تكوين الإرادة العامة من خلال التأثير على الرأي العام وتوجيهه بفضل ما تثيره من مجادلات، سواء كانت هذه الأخيرة داخلية بحيث تسمح للقاعدة الحزبية بإعلان موقفها من خط الحزب، أو داخل المؤسسات البرلمانية، حيث تتجابه الأغلبية والمعارضة ويكون الرهان المباشر حول مراقبة النشاط الحكومي، كما قد تتجلى أيضا في المشاهد الإعلامية . ومن خلال هذه المجادلات تؤخذ بعض التوقعات التي يشاع أنها صادرة عن المجتمع على عاتق الأحزاب كمطالب صريحة أو استياءات وآمال عددية الأشكال ومائعة وغير مصاغة بشكل دقيق لشرائح المجتمع، هذا فضلا عن الاضطلاع باهتمامات الناخبين حول القانون الانتخابي والأعضاء والقادة... الخ وتؤخذ التوقعات الاجتماعية عموما من خلال الإعداد الإيديولوجي والمذهبي الهادف إلى إرساء أسس شرعية لمشروع مجتمعي واسع، ويعد بمثابة المشروع الذي يقدم الأجوبة الحقيقية على أسباب تلك الاستياءات ، وهذا ما يظهر جليا في الأحزاب الإيديولوجية أكثر من غيرها لاعتمادها على المذهبية والمرجعية النظرية.

ثالثا: الأحزاب كأدوات للتكيف الاجتماعي : إذ يعد المذهب والبرنامج وحتى مواضيع الحملة الانتخابية نقلا فعليا لرسائل تستخدم كمرجع مشترك ليس لأعضاء الحزب فحسب، بل لناخبيه والمتعاطفين معه أيضا على مختلف شرائحهم ومستوياتهم ونماذجهم، فالمرآنة على قضايا كالحرية والتضامن وحقوق الإنسان تخلق الشعور بوجود تضامانات أفقية تتجاوز الفوارق العمرية والطبقية، والمحلية أو الجهوية وتشجع بشكل أكبر التكامل الاجتماعي، وهذا ما يجعل دينامية الجدل السياسي بين الأحزاب يكون بمثابة المحرك الذي " يستفز " المواطنين للدخول في الحياة السياسية، ولأن هذا الجدل لا يمكن أن يكون عمليا إلا في إطار العملية التنافسية نجد الأحزاب تسلم بمنطق الانتخاب العام والشامل وتقبل بمبدأ الأغلبية وتعترف بشرعية المنتخبين في المجتمع، ولهذا فإن الدعوة العامة للمشاركة في الاقتراع توطد الصور التي تجعل من المواطن الحر والمسؤول قاعدة البناء الديمقراطي.

في ضوء ما سبق نستشف أن الأحزاب السياسية تعد ميكانيزما فعليا في تعبئة الجماهير ورفع مستوى وعيها السياسي، وكذا الإلمام بالمطالب الجماهيرية إيديولوجيا وميدانيا من خلال استراتيجيات تحويل الأفكار إلى ممارسة والنظرية إلى تطبيق وطبعا ذلك يرتبط بعدة عوامل كشكل ونوع ودرجة تنظيم كل حزب، وكذا ظروف نشأته التاريخية وبيئته السوسيوسياسية، وذلك بغية عقلنة تلك المطالب وإخضاعها لمحكية ما هو متاح وما هو ممكن، وبالتالي المساهمة الفعلية في مسار التنمية الوطنية، كما أنه أيضا يتأثر بهذه التنمية حيث أن التعددية الحزبية ترقى وتتقدم بما توفره الساحة السياسية من إمكانات للتحرك والعمل الديمقراطي الفعال، وعلى حد ما يقول " السيد

عبد الحليم الزيات " فالحزب يرتبط بعملية التنمية السياسية ارتباطا وثيقا ومؤثرا، فهو من ناحية يعد أحد نتائجها وبالتالي يعتبر متغيرا تابعا لها، وهو من ناحية أخرى يمثل أحد الميكانيزمات الأساسية المؤثرة فيها وهو بذلك متغيرا مستقلا عنها¹ وعموما سنحاول التعرض لتأثيرات وآثار هذه العلاقة الجدلية وتفعيلها لمسارات التحول الديمقراطي فيما يأتي²:

1-التنشئة الاجتماعية السياسية والثقافة السياسية: تعد التبعية الاجتماعية العملية الدينامية الأولى التي تستلزمها مقتضيات التحول الديمقراطي وتحقيق التنمية السياسية، وهي عملية توكل بالدرجة الأولى إلى الأحزاب السياسية، بحيث تقوم هذه الأخيرة عن طريق التنشئة الاجتماعية السياسية بتأهيل المواطنين لممارسة العمل السياسي وتجنيب العناصر القيادية اللازمة لقيادة العمل السياسي والتنموي في المجتمع عموما، ويتم ذلك عبر مختلف مستوياته التنظيمية أو من خلال تنظيمات المساعدة أو من خلال دورات التثقيف السياسي التي تعقدتها، أو من خلال وسائل الإعلام والمدارس، إذ تقوم بتعريف المواطنين بمختلف النظريات والاتجاهات والتيارات الفكرية وبرامجه السياسية وأساليب عمله التنظيمي فضلا عن تعريفهم بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وإيجاد الحلول لها، واختبارها وتقييمها. وهكذا تتجلى قوة الحزب وفعاليتها في بناء الوعي السياسي للمواطنين وتنميتها، وتزيد من قدرتهم على مباشرة العمل السياسي وتحمل تبعاته والمشاركة بشكل إيجابي وفعال يخدم قضايا المجتمع بعامته، ويؤثر على عملية التنمية السياسية والتنمية الشاملة، كما يتمثل دوره أيضا في تعزيز الثقافة السياسية السائدة إن كانت مجدية، ومحاولة خلق أخرى جديدة وتطويرها بطريقة دينامية وعملية متجددة تتمخض من توجهات المجتمع الإيديولوجية، وأفكاره السياسية الحية والحركية، ولعل هذه العملية تبدو بشكل جلي في الدول النامية أين تعمل الأحزاب السياسية فيها على استئصال البقايا الثقافية المخلفة من الاستعمار التي تمارس أدوارا وظيفية رثة لا تتلاءم مع مستجدات العصر ومتطلباته وتكرس أكثر التخلف والتبعية وتعمقهما.

2-الاتصال السياسي : يعد الحزب ميكانيزما أساسيا للاتصال السياسي، فهو من خلال عملية التنشئة تلك يقوم بدور " المرسل " وتمثل الجماهير بالنسبة إليه دور " المستقبل " هذا من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر الحزب كتنظيم سياسي يستقطب الجماهير ويبلور مطالبها ويعقلنها يمثل دور "المستقبل" في حين تمثل الجماهير بذلك دور " المرسل"، ومن خلال التغذية الراجعة (Feed back) يتم التفاعل السياسي المطلوب وتتكامل عملية الاتصال السياسي بكافة أبعادها وجوانبها المختلفة، وما يلاحظ في دول العالم الثالث أنه نتيجة لمحدودية دور وسائل الإعلام وغيابها وتخلفها أو عدم

¹-السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية دراسة في الاجتماع السياسي، ج3، الأدوات والآليات، (دار المعرفة الجامعية، 2002)، ص 151.

²- لتفاصيل أكثر انظر - :المرجع نفسه، ص ص 150 - 168
عبد الله محمد عبد الرحمان: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ص 345 - 354.

كفايتها ونقص فاعليتها يصبح دور الاتصال السياسي مناطا أكثر للأحزاب السياسية أكثر مما هو عليه في الدول المتقدمة.

3- تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين¹ (*): ويعتبر الحزب أيضا ميكانيزما للمشاركة السياسية وتفعيلها، بحيث من بين أهداف قيامه تنظيم الحركة السياسية للجماهير، وتيسير مشاركتها في مختلف الأنشطة السياسية بشكل منظم ومشروع، وذلك بتمكين الجماهير التعبير عن مصالحها ورغباتها ومعتقداتها بأكثر حرية هذا من ناحية، وتهيئتهم للمشاركة في صناعة القرار السياسي واختيار الحكام بأسلوب مشروع، ويساعد على التجديد المستمر في حركة العمل السياسي في صفوف هؤلاء و صفوف الصفوة الحاكمة على حد سواء من ناحية أخرى، وبصفة عامة فالمشاركة السياسية التي تنشأ في إطار الأحزاب تأخذ صيغتين ؛ صيغة المشاركة الديمقراطية وصيغة مشاركة التأييد ، كما أن التعددية السياسية تطرح أمام المواطنين مجالا أكبر للخيارات السياسية سواء تعلق الأمر بالبرامج التنموية أو باختيار الحكام والقادة السياسيين من خلال ترشيح الأعضاء الأكثر كفاءة لاعتلاء المناصب السياسية والإدارية السامية، وممارسة المسؤوليات وتولي زمام الحكم بمستوياته المحلية والوطنية، بحيث يسمح هذا بالممارسة الديمقراطية بأكثر حرية، ويخضع الاختيار بذلك إلى محكية الكفاءة والجدارة لا لمحكية توارث الصفوية، كما أن هذا يعطي أيضا لجميع المواطنين الأكفاء والقادرين المتطلعين للممارسة المسؤولية حظوظا متقاربة إلى حد ما، وفي مستوى ديمقراطي أكثر قد تكون هذه الحظوظ متساوية.

4- تشكيل الرأي العام: حيث تقوم الأحزاب بدور هام لإقناع الجماهير ببرامجها السياسية وإيديولوجيتها العامة عن طريق التنشئة الاجتماعية السياسية، وكذا تكوين الآراء الواعية تجاه المشكلات المجتمعية الواقعية بحيث تبلور لديهم اعتقادات معينة حول هذه المشكلات من خلال ما يتاح لها من وسائل دعائية وإعلامية وكذا من خلال المناقشات العامة.

5- احترام مبدأ الفصل بين السلطات وممارسة الرقابة السياسية وتحديد المسؤوليات: تشارك الأحزاب باعتبارها سلطة رقابية وضبطية في المجتمع بشكل مستمر على احترام مبدأ الفصل بين السلطات كما أنها تمارس حقوق المساءلات السياسية واستجواب المسؤولين الحكوميين خاصة فيما يتعلق بالقضايا العامة التي تهم الصالح العام، كما تعمل حثيثا على احترام الدستور وسيادة القانون في تشكيل السلطات وبناءاتها وأدوارها المختلفة وضرورة احترام مسؤوليات كل سلطة تجاه الوطن والمجتمع.

6- تحقيق الاستقرار والتضامن الاجتماعي ودعم مبدأ المواطنة:

عموما يرتبط التكامل الاجتماعي-السياسي (Socio-political integration) بالمشاركة السياسية

¹ - (*) :انظر- اسماعيل علي سعد ، علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع،(الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية،1999). ص ص384 - 389.

وذلك من خلال التأكيد على قيمة المساواة في الحقوق والواجبات داخل المجتمع، ويتوقف تحقيقها على نجاح النظام السياسي في إنجاز مجموعة من العمليات المرتبطة والمتداخلة معا في آن واحد ، كتلك المتعلقة بالتغلغل الجغرافي للنظام في جل أقاليم الدولة وبسط سيطرتها وسلطتها عليها، وأيضا العمل على تخطي الفجوة بين الصفوة السياسية والجماهير من جهة وداخل صفوف الصفوة ذاتها من جهة أخرى، فضلا عن إدماج مختلف الطبقات والجماعات العرقية والسوسيوثقافية داخل المجتمع لتتفاعل مع النظام في إطار هوية وطنية واحدة تؤكد على مفهوم الولاء والانتماء إلى الأمة والدولة الوطنية التي تمثلها بما يضمن دعم واستمرار البناء الكلي للمجتمع وتطويره وتحديثه، وتتأكد قيم المساواة والحقوق والواجبات في النظم التعددية خاصة إن عرفت ما يسمى بظاهرة "الائتلاف"(Coalition) وتجميع الأحزاب في إطار جبهة وطنية واحدة(National front) من أجل تحقيق أهداف وطنية مشتركة ويعمل هذا على تطوير نسق الثقافة السياسية بحيث تصبح تنطوي على قيم المساواة كمعيار أساس، وكذا تطوير القدرة التوزيعية للنظام السياسي، وتطوير قاعدة التوزيع في المجتمعات وإقامة بنائها على أساس "التكافؤ والعدالة" وهذا ما يتطلب استحداث برامج وعمليات التنشئة الاجتماعية السياسية المناطة للأحزاب ، كما أن التوغل الجغرافي يحقق بدرجات كبيرة التكامل الإقليمي والذي يساعد على التكامل الاجتماعي- السياسي سواء في صفوف الصفوة الحاكمة أو بين صفوف الجماهير أو بين الاثنين معا من خلال تطوير شبكة اتصالية قوية وفعالة تعمل على تعميق الوعي بالهوية الوطنية الموحدة بين مختلف الطبقات والجماعات، وهذا ما يمثل بحق نشرا لروح المواطنة ومبادئها ودعما لمسارات التحول الديمقراطي وتحقيق الديمقراطية، خاصة إذا تعلق الأمر ببلداننا العربية حيث نجد أن الولاء للدولة قد بات مغيبا ومنتجها أكثر للولاءات الاثنية والعرقية والقبلية، أين أصبحت "العصبية العشائرية (*)"¹ وما قاربها تشكل بحق عاملا معيقا لعملية تحول ديمقراطي ناجح وناجح.

الفرع الأول: الأحزاب السياسية كآلية للمشاركة في بناء الحكم الرشيد

تشكل الأحزاب السياسية مؤسسة غير رسمية أساسية في أنظمة الحكم الديمقراطية، نظرا لما تتمتع به من قدرة على التأطير والتجنيد و التمثيل و المراقبة، فالحزب الديمقراطي هو أكثر المؤسسات علاقة بنظام الحكم و بالدولة الديمقراطية، فهو إما حكومتها أو حكومة الظل فيها. توجد هناك علاقة جدلية بين الحكم الراشد و بين المجتمع المدني و مؤسساته كالأحزاب السياسية التي تعتبر مظهر من مظاهر الحكم الجيد إلى جانب شرعية الحكم و الانتخابات النزيهة و تتمتع بالحقوق السياسية و المدنية،و التي هي من بين معالم الديمقراطية كما تعكس طبيعة العلاقة

¹ - (*)-سمير عبده، تحديث الوطن العربي بين الميكانيكية العقلية والميكانيكية الخرافية،(بيروت: دار الأفق الجديدة)،ص 51.

بين الدولة و مؤسسات المجتمع المدني و من بينها الأحزاب أحد أهم محاور حسن الحكم بحيث اعتبر التأكيد على فعالية مؤسسات هذا المجتمع في مواجهة الدولة احد الشروط الأساسية لتحقيق التنمية و الحكم الرشيد وتعزيز الديمقراطية.

فالحكم الرشيد في الحياة السياسية هو من دون أي شك الحكم الديمقراطي أي المستند إلى مشاركة واسعة من المواطنين في صنع القرار، و في المتابعة و المحاسبة و المساءلة التي تسمح بإمكانية التداول على السلطة، لأنه إن لم يكن هناك إمكانية تداول حقيقية للسلطة كانت المساءلة و المحاسبة شكلية¹.

➤ دور الأحزاب في تجسيد مبادئ الحكم الرشيد:

حتى تتمكن الأحزاب من القيام بدورها في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد و حماية الديمقراطية و حقوق الإنسان و إقامة أنظمة الحكم الديمقراطية الجيدة لابد لهذه الأحزاب أن تتصف بما يلي:

- 1_ الاستقلالية 2_ الديمقراطية الداخلية 3_ العضوية (فتح أبوابها للجمهور).
- 4_ التنسيق مع منظمات المجتمع المدني الأخرى.

تسعى الأحزاب لتجسيد قيم و معايير الحكم الرشيد بواسطة ما يلي²:

* **التجديد السياسي**: إعداد القيادات و يشتمل القيادة العليا في البرلمان و الحكومة و كذلك على مستوى الوظيفة الحزبية.

* **التنشئة السياسية** و غرس قيم الثقافة المدنية المعاصرة و احترام حقوق الإنسان و الالتزام بفكرة الشرعية .

* **المساءلة**: يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المسائلة على أنها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم و تصريف واجباتهم و الأخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات المطلوبة منهم و قبول (بعض) المسؤولية عن الفشل و عدم الكفاءة أو عن الخداع و الغش تمارس الأحزاب السياسية وظيفة المساءلة عن طريق وجودها في المؤسسة البرلمانية و ذلك عن طريق السؤال الشفوي (المساءلة التشريعية البرلمانية).

- أو عن طريق وجودها في الحكومة الائتلافية (المساءلة التنفيذية)، و هي مسؤولية الجهاز الحكومي الذاتية في محاسبة نفسه بنفسه عبر مؤسساته الرقابية و المحاسبية .

- المساءلة عبر السلطة الرابعة (الإعلام)، الجرائد و الصحف الحزبية.

- المساءلة عن طريق المجالس المحلية المنتخبة (التمثيل القاعدي)،

* **الشفافية**: تعني توفر المعلومات في مواقيتها و إفساح المجال أمام الجميع للاطلاع على المعلومات الضرورية و الموثقة، مما يساعد على اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات

¹ تقرير مؤسسة فريدريش إيبيرت "المجتمع المدني العربي والتحديات الديمقراطية"، ص 60.

² - المرجع نفسه، ص 62.

العامة، هذا الأمر لا يمكن توفيره، إلا بإطلاق حريات الرأي و التعبير و إفساح المجال لحرية الصحافة خاصة الصحافة الحزبية، هو ما يسمح للمواطنين بالمراقبة و المساءلة .

***التنافسية السياسية:**يقوم الحزب بإدارة الصراع السياسي في المجتمع و ذلك بتنظيم التنافس بين القوى بشكل سلمي يبعده عن دائرة العنف.

*توسيع قاعدة المشاركة حيث يشكل الحزب أحد قنوات الاتصال بين المحكومين و الحكام و يفتح المجال للأفراد للاتصال و المساهمة في الحياة العامة.

*إضفاء الشرعية.

***مكافحة الفساد:** إن الحكم الديمقراطي القائم على التعددية الحزبية و تداول السلطة يحول دون استفراد حزب سياسي ما بالقوة و النفوذ و يجعل الذي في السلطة محل متابعة و رصد و محاسبة.

المبحث الثاني: دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في تونس المطلب الأول: الخليفة التاريخية للنظام التونسي

نالت تونس استقلالها عن فرنسا في 20 مارس 1956، فقد قاوم التونسيون الاستعمار الفرنسي مقاومة مسلحة من عام 1952-1955 وأرغمت الحكومة الفرنسية على الدخول في مفاوضات توجت باعترافها باستقلال تونس.

و بعد أن ألغي النظام الملكي و أعلن النظام الجمهوري في 1957/07/25 صدر دستوراً ديمقراطياً، يعترف بحرية الرأي و التعبير و الصحافة و النشر و الاجتماع و التجمع و قد عدل في 1988 - 12-22.

لجأت النخبة الحاكمة في تونس بعد الاستقلال إلى تطبيق الأنماط الغربية في تسيير شؤون الدولة و المجتمع و كان الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة يتفاخر بالعلمانية كما كان يتمنى لو كان موقع تونس الجغرافي على مقربة من الدول الاسكندنافية .

فالحبيب بورقيبة الذي كان مشبعاً بالثقافة الفرنسية و أحد أبرز المعجبين بالطرح العلماني حول بناء دولة تونسية علمانية على غرار ما فعله مصطفى أتاتورك في تركيا . و لجأ في بداية حكمه إلى تجميد دور جامع الزيتونة الذي لعب أكبر الأدوار في تاريخ تونس المعاصر و احتضن رواد حركات التحرير من كل دول المغرب العربي¹ .

أصبح بعض اليهود التونسيين وزراء في أول حكومة تونسية و منهم ألبير بسبي ، و تجدر الإشارة أن أندي باروش مؤسس الحزب الشيوعي التونسي .

و في سنة 1970 و في جامع سيدي يوسف بالعاصمة التونسية التقى راشد الغنوشي و عبد الفتاح مورد لتقديم المفهوم البديل الإسلامي في مواجهة البديل العلماني التغريبي .

الفرع الأول: مؤسسات النظام السياسي التونسي و علاقات التفاعل التي تحكمها

ينص الفصل الأول من الدستور التونسي على أن " تونس دول حرة مستقلة ذات سيادة، الإسلام دينها، العربية لغتها، و تقوم السلطة بموجب الدستور على أساس سيادة الشعب و الفصل بين السلطات أما النظام الذي يقره الدستور فهو النظام الجمهوري.

➤ طبيعة المجتمع المدني في تونس

1- الأحزاب السياسية:

" حرية الفكر و التعبير و الصحافة و النشر و الاجتماع و تأسيس الجمعيات مضمونة و تمارس حسبما يضبطه القانون، و الحق النقابي " الفصل الثاني من الدستور.²

أ- المجتمع الدستوري الديمقراطي:

¹ - اليحياوي المختار، " مشروع الازمة الدستورية في تونس "، متحصل عليه من الموقع: 2010/02/14
http.wordpress.com : " kalimathak verrision conytitutes

² - دستور الجمهورية التونسية 1996.

تأسس سنة 1920 تحت اسم الحزب الحر الدستوري التونسي أو حزب الدستور ، و في سنة 1934 ، و على إثر انشقاق حدث في صلب هذا الحزب ، اتخذ له اسم الحزب الدستوري الجديد ، و بقرار في مؤتمر بنزرت المنعقد في أكتوبر 1964 أصبح يسمى الحزب الاشتراكي الدستوري و بعد التحول في السابع من نوفمبر 1987 و تجسيدا لتوجهات العهد الجديد ، صادقت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي الدستوري في اجتماعها المنعقد يوم 27 فيفري 1988 على تسميته باسم التجمع الدستوري الديمقراطي للمجتمع الدستوري الديمقراطي صحيفتان ناطقتان باسمه :

- " صحيفة الحرية" تصدر باللغة العربية

- "صحيفة لورونوفو" تصدر باللغة الفرنسية

ب- حركة الديمقراطيين الإشتراكيين:

تم الاعتراف به قانونيا يوم 19 نوفمبر 1983 و صحيفة " المستقبل" هي لسان هذا الحزب.

ج- حزب الوحدة الشعبية:

تم الاعتراف به قانونيا يوم 19 نوفمبر 1983 و صحيفة " الوحدة" هي لسان حال هذا الحزب. (1)

د- الحزب الاجتماعي التحرري:

تم الاعتراف به قانونيا يوم 12 سبتمبر 1988 و الصحيفة الناطقة بإسم هذا الحزب هي " الأفق".

ه- الحزب الديمقراطي التقدمي:

تم الاعتراف به قانونيا يوم 12 سبتمبر 1988 و كان يحمل إسم التجمع الاشتراكي التقدمي يصدر هذا الحزب مجلة " الموقف" .

و- الإتحاد الديمقراطي الوحدوي:

تم الاعتراف به قانونيا يوم 30 نوفمبر 1988 و صحيفة " الوطن" هي اللسان الناطق باسم الحزب.

ز- التكتل الديمقراطي من أجل العمل و الحريات:

تم الاعتراف به قانونيا 25 أكتوبر 2002.

ح- حركة التجديد:

تأسست يوم 23 أبريل 1993 لتحل محل الحزب الشيوعي التونسي مجلة " الطريق

الجديد" هي الناطقة بلسان الحزب.

ط- حزب الخضر للتقديم:

تم الاعتراف به قانونيا يوم 3 مارس 2006.

¹ - اليحياوي المختار ، مرجع سابق ، ص 31.

- و إلى جانب هذه الأحزاب السياسية توجد ثلاث جمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان و هي¹:
- الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان (7 ماي 1977)
- الجمعية التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان و الحريات العامة (5 ماي 1987)
- فرع تونس لمنطقة العفو الدولية (12 أبريل 1988) .
- كما تم إحداث هيئة عليا لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية (7جانفي 1991) تابعة لرئيس الجمهورية.

2- المنظمات الوطنية:

- * الإتحاد العام التونسي للشغل
- * الإتحاد التونسي للصناعة و التجارة و الصناعات التقليدية
- * الإتحاد الوطني للمرأة التونسية
- * الإتحاد التونسي للفلاحة و الصيد البحري
- * الإتحاد العام لطلبة تونس².

3- الحركة الجماعية:

يوجد حاليا بتونس أكثر من 6700 جمعية 90% منها تم إحداثها بعد تحول السابع من نوفمبر 1987، و تلعب هذه الجمعيات دورا فاعلا في الميادين الاجتماعية و الثقافية و العلمية و الإنسانية و الرياضية، و تساهم الجمعيات النسائية بدورها في تنشيط المجتمع المدني التونسي، و من هذه الجمعيات:

- الإتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي
- الإتحاد الوطني للمكفوفين
- منظمة الدفاع عن المستهلك
- المنظمة التونسية للتربية و الأسرة
- الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات
- جمعية الصحافيين التونسيين
- الجمعية التونسية للمحامين الشبان
- الجمعية التونسية للدفاع الاجتماعي.

¹ - هدى حافظ ميتكيس، *النخبة السياسية في تونس*، رسالة ماجستير، (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1981)، ص55

² - اليحيوي المختار. *مرجع سابق*، ص ص 31.32 .

المطلب الثاني: علاقات التفاعل بين مؤسسات النظام التونسي

يؤسس الدستور التونسي الصادر في 01/06/1959 لنظام جمهوري قائم على ديمقراطية أساسها سيادة الشعب و قوامها نظام سياسي مستقر يرتكز على قاعدة تفريق السلطات. إن اسقاط مشروع التحرير الدستوري في الظروف السياسية و الاجتماعية و دون أدنى استشارة وطنية حول مضامينه من طرف السلطة و مهما كان محتواه لا يمكن أن يشكل إلا اهتمام سيادة الشعب و تكريسا لمبدأ الوصاية الفوقية المحترمة لأدنى مقومات المواطنة¹.

جاء في الفصل 28 من الدستور الجديد : " لا تكون مشاريع القوانين المقدمة من طرف أعضاء مجلس النواب مقبولة إذا كان إقرارها يؤدي إلى تخفيض الموارد العامة أو إلى إضافة أعباء أو مصاريف جديدة، و تنطبق هذه الأحكام على التعديلات المدخلة على مشاريع القوانين." إن هذه الاستثناءات تشكل إفراغا فعليا للعمل التشريعي من محتواه و قلبا للأدوار بين مؤسسات الدولة يجعل في السلطة التنفيذية " رئيس الدولة" المتصرف الوحيد في تقرير موارد الدولة و مصاريفها، إضافة إلى سلطة الصرف التي تمنحه له صفته التنفيذية دون مراجعة من أحد بتقرير مبدأ عدم المساءلة و المصادقة على المعاهدات بحيث ألغى تماما نظر السلطة التشريعية².

- إن مختلف هذه الملاحظات تبرر بجلاء تناقص مشروع التحرير الدستوري مع المبادئ المؤسسة للنظام الجمهوري سواء من حيث انتهاكها لمبدأ سيادة الشعب أو إلغائها لمبدأ الفصل بين السلطات أو وضعها للسلطة المتحكمة في كل الاختصاصات خارج نطاق المساءلة و المسؤولية بما يجعل منه تفويضا للجمهورية في حد ذاتها و إرساء للحكم الفردي المطلق.

الفرع الأول: واقع و آفاق التحول الديمقراطي في تونس

يعود بدء تجربة الإصلاح السياسي و الليبرالي في تونس إلى بداية عقد الثمانينات بتولي محمد مزالي الحكومة في أبريل 1980 . من خلال إجراءات عفوا و إطلاق سراح المتعلقين مع بعض الانفتاح اتجاه تأسيس أحزاب سياسية معارضة .

بعد منتصف الثمانينات حدث تدهور في الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية أدى إلى ارتفاع في أسعار الخبز و السلع الأساسية نتيجة إلغاء الحكومة الدعم على تلك السلع.

استغل زين العابدين بن علي تلك الفترة و التي كان فيها رئيسيا للوزراء و نائب للرئيس مع تدهور صحة الرئيس بورقيبة ليقوم بانقلاب سلمي في 08/07/1987. و تبني فورا خطابا إصلاحيا مدعما ذلك بإجراءات و خطوات شكلت نوعا من التحول . فما هو واقع هذا التحول ؟ و ما معوقات تطور تونس ديمقراطيا؟ و ما مستقبل الديمقراطية فيها على ضوء متطلبات البيئة الداخلية و ضغوطات البيئة الخارجية؟

¹ - هدى حافظ ميكنيس، مرجع سابق، ص 56.

² - يحيى الميخاوي المختار، مرجع سابق، ص 33.

➤ بيئة التحول الديمقراطي في تونس

✓ الإطار القانوني و الدستوري:

إن أحد الشروط الرئيسية لتأسيس نظام ديمقراطي هو إقرار الحقوق ذات الصلة دستوريا، و منها حريات التعبير و التنظيم و الترشيح و الانتخاب و الاجتماع و النشر.... إلخ . لكن الملاحظ أن الدستور التونسي لم يفرد قسما مستقلا لباب الحريات، كما أنه أخذ بالنظام الرئاسي و الفصل بين السلطات إلا أنه لم يتضمن النصوص اللازمة لضمان التوازن بين تلك السلطات¹ .

✓ الواقع الاقتصادي و الاجتماعي:

أ- برنامج الخصخصة في تونس:

لم يكن لعملية الخصخصة تأثير على عملية التحول الديمقراطي في تونس و ذلك بالنظر إلى عاملين رئيسيين:

1- الحكومة التونسية احتفظت لنفسها بدرجة مرتفعة من الاستقلالية فيما يخص قرار الخصخصة و أولويات و مراحل تطبيقية.

2- عدم ارتباط برنامج الإصلاح الاقتصادي و الخصخصة بتطور طبقة رأسمالية قوية في مواجهة الدولة تمتلك أجندة خاصة بل ارتبطت بأجهزة الدولة أكثر من ارتباطها بآليات السوق² .

ب - برنامج الشراكة الأوروبية المتوسطية:

قامت الرؤية الحكومية على أن نجاح المشروع يتطلب ضمان الاستقرار السياسي كشرط رئيسي، مما ترتب على ذلك اتجاه الحكومة إلى فرض المزيد من القيود و عدم السماح مع المعارضة السياسية. و في هذا العدد لم يقتصر انشغال الحكومة على مصادر التهديد الداخلية فقط و لكنها أولت قدرا من الاهتمام بمصادر التهديد التي يمكن إن يرتبها عدم الاستقرار السياسي في المحيط الإقليمي.

و هكذا لم يلعب تطبيق برنامج الخصخصة أو مشروع الشراكة الأوروبية التونسية دورا مؤثرا في عملية الإصلاح السياسي بسبب التصور و الافتراضات التي انطلق منها النظام السياسي الجديد بشأن العلاقة بين هاذين البرنامجين و عملية الإصلاح السياسي³.

¹ - منيسي أحمد، *التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي*، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية، 2004)، ص 165 .

² - منيسي أحمد. *مرجع سابق*، ص ص 165 . 166

³ - منيسي أحمد، *مرجع سابق*، ص 166.

ج- البيئة الدولية و الإقليمية:

من العوامل التي خففت من حدة الضغوط الدولية المفروضة على النخبة السياسية الحاكمة في تونس لإجراء تحولات ديمقراطية حقيقة:

-النجاح في ترويج صورة الدولة الأكثر ليبرالية على المستويين الاقتصادي و السياسي قياسا إلى واقع الدول العربية مستندة في هذا الإطار إلى عدد من السياسات تتعلق بالتوجهات الخارجية بشأن الصراع العربي الإسرائيلي و السياسات الاجتماعية الداخلية. و تعود تلك التوجهات إلى السياسة البرجماتية التي بدأها الحبيب سوف تقبل في الستينيات حيث عبر عن قناعته بأن الدول العربية سوف تقبل في يوم ما بالتعاطي مع إسرائيل، و قد أخذ هذا التوجه البرجماتي بعدا أكثر و وضوحا مع اتجاه نظام زين العابدين بن علي إلى فتح قنوات اتصال دبلوماسية مع إسرائيل و فتح " مكاتب مصالح" في تونس و إسرائيل في جانفي 1996.

-و على المستوى الاجتماعي أيضا تميزت السياسات التونسية بقدر كبير من الليبرالية على مستوى الاجتماعي خاصة فيما يتعلق بقضايا المرأة و موقع الدين ، فقد استبدل الرئيس بورقيبة قوانين الطلاق الأوربية بالإسلامية و منع تعدد الزوجات بالإضافة إلى التركيز على تعليم الفتيات ، مما أدى إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع التونسي و الحياة العامة بالمقارنة بدورها في المجتمعات العربية الأخرى ، مع إضفاء الطابع العلماني على المجتمع و الحياة التونسية و تهميش دور الدين سواء في الحياة السياسية أو الاجتماعية.

-و قد تركز ترويج هذه الصورة مع بدء تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي¹

الفرع الثاني:معوقات عملية التحول الديمقراطي في تونس

اتسم البناء السياسي و الاجتماعي للمجتمع التونسي بعدد من الخصائص الهامة التي كان من المفترض أن تدعم عملية التحول الديمقراطي و منها:

- الدرجة المتقدمة من الاندماج الوطني .
- غياب الانقسامات الدينية و الاجتماعية و العرقية و الإثنية الحادة.
- النجاح في استيعاب الأقليات العرقية (البربر) .
- تطور الهوية القومية التونسية و الوعي القومي التونسي .

-لكن الملاحظ أن هذه العوامل لم توفر شروطا كافية لنجاح عملية التحول الديمقراطي في تونس الأمر الذي يثير التساؤلات حول العوامل التي أعاققت نجاح هذه العملية في البلاد.

- و يمكن الإشارة هنا إلى عدد من العوامل منها ما يتعلق بطبيعة القيادة السياسية و النخبوية التونسية و أخرى تتعلق بطبيعة المعارضة السياسية و الحزبية:

¹ - منيسي أحمد، مرجع سابق ، ص 168.

1- طبيعة القيادة السياسية:

لا يمكن فهم تعثر عملية التحول الديمقراطي في تونس شأنها شأن العديد من الدول العربية دون الرجوع إلى طبيعة القيادة السياسية سواء فيما يتعلق بخبراتها و خلفياتها الاجتماعية و المهنية أو نسقتها القيمي. و على الرغم من إن الخطاب السياسي للقيادة السياسية في تونس يعكس إيمانها بقيم الديمقراطية و الليبرالية و التعددية ، إلا أن المشكلة تكمن في ترتيبها للأهمية النسبية لتلك القيم بالمقارنة بالقيم الأخرى خاصة قيمتي¹ الأمن و الاستقرار ، و في هذا الإطار يمكن القول أن الخلفية المهنية الأمنية للرئيس زين العابدين بن علي كان لها دور مؤثر في تعثر عملية التحول الديمقراطي في تونس.

2- طبيعة مبادرة الإصلاح السياسي:

تبرز لنا حقيقة في هذا المضمار أن تجربة الإصلاح السياسي في تونس حال معظم الدول العربية قد جاءت على يد النظام الحاكم نفسه سواء في عهد الراحل بورقيبة أو الرئيس الحالي على الرغم من إن تلك المبادرات قد جاءت استجابة لمجموعة من الضغوط الداخلية ، إلا أن الهدف و المحرك الرئيسي لتلك المبادرات قد تمثل في تحقيق هدفين هما:

- تأمين الاستقرار و ضمان السيطرة على السلطة.
- ضمان تحقيق الحد الأدنى من الشرعية السياسية اللازمة لاستمرار النظام السياسي دون أزمات هيكلية².

- و قد ترتب على ذلك أن تمتع النظام الحاكم بقدرة أكبر على إدارة عملية الإصلاح السياسي وفق مستوى الضغوط التي يتعرض لها النظام وليس وفق خطة و أهداف طموحة في إرساء تجربة ديمقراطية حقيقية.

3- طبيعة المعارضة السياسية:

يعد الواقع المجتمعي في تونس أيضا أحد عوامل إخفاق عملية التحول الديمقراطي خاصة منه طبيعة المعارضة السياسية بكل توجهاتها، و التي تعاني الضعف في عدة جوانب نذكر منها³:

- سيطرة الطابع النخبوي على الأحزاب السياسية و خصوصا منها ذات التوجه العلماني.
- الأحزاب السياسية في تونس تيارات مرجحة في المعادلة السياسية الداخلية بمعنى إن دورها الأساسي لا يتمثل في صياغة المعادلة السياسية الداخلية بقدر ما يقتصر على ترجيح ميزان التحالفات الداخلية بين القطبين الرئيسيين في الحياة السياسية .
- مختلف الأحزاب السياسية المعارضة تعاني من ضعف الموارد المالية.

¹ - منيسي أحمد ، مرجع سابق ، ص 203.

² - منيسي أحمد ، مرجع سابق ، ص 205.

³ - المدني توفيق، المعارضة التونسية: نشأتها وتطورها، (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، 2001)، ص 266.

- عدم قدرة الأحزاب السياسية المعارضة على تعبئة المجتمع و توجيهه نتيجة التذبذب الحاصل في الخطاب السياسي من جهة و انشغالها بالتصدعات و الانقسامات الهيكلية الداخلية فيها من جهة ثانية.
- حداثة التجربة السياسية للمعارضة مقابل تجربة الحزب القائد في تونس .

لذا يمكن اعتبار النظام الحزبي في تونس هو من النظم التعددية المقيدة و التي تقترب في بعض خصائصها من نظام الحزب القائد حيث تسمح بوجود تعدد في التنظيمات الحزبية مع إعطاء أولوية لدور الحزب الحاكم و إحاطة ممارسات الأحزاب المعارضة بكثير من القيود القانونية و الإجرائية التي تسلبها فعاليتها¹.

4- التحول في وظيفة الحزب الحاكم:

لم يختلف الوضع كثيرا بالنسبة للحزب الحاكم فقد شهد التجمع الدستوري الديمقراطي خلال الفترة منذ الاستقلال وحتى النظام الراهن لزين العابدين بن علي على عدد من التحولات الهامة أدت إلى تراجع الوظيفة السياسية للحزب مقابل التوسع في الوظائف و الأدوار الأمنية . و ذلك من خلال سيطرة البيروقراطيين على الحزب و تحويله إلى جهاز أمني ذي واجهة سياسية بحيث أضطلع بوظيفتين رئيسيتين²:

1-ضرب الحركة الإسلامية بالتعاون مع القوى السياسية العلمانية التي فضلت بدورها التحالف مع النظام الجديد .

2-ممارسة الضبط و الرقابة على مستوى الشارع التونسي من خلال تحويل خلايا الحزب إلى ما أسمي " لجان الأحياء" و التي تعمل كخلايا مدنية أمنية³.

-و في هذا الإطار ، لم يعد التجمع الدستوري الديمقراطي يمثل إحدى القوى السياسية المسؤولة عن بناء أو إرساء تجربة ديمقراطية و فق مشروع خاص، كما أنه فقد طابعه كحزب جماهيري.

5- ضعف مؤسسات المجتمع المدني:

يرجع البعض نشأة مؤسسات المجتمع المدني في تونس إلى الحقبة الرومانية، إلا أنها لا زالت تتسم مؤسسات المجتمع المدني في تونس بالضعف الشديد ليس فقط بالمقارنة بالديمقراطيات الغربية، و مقارنة أيضا بالدول العربية الأخرى.

بالإضافة إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني وافتقارها إلى الموارد المالية و البنية الأساسية اللازمة لعملها - و هو حال مؤسسات المجتمع المدني في الدول العربية ، فإن النسبة الغالبة من تلك المؤسسات تتمتع بعلاقة تحالف أو شراكة قوية مع الدولة من خلال دورها في العمل على

¹ - هلال علي الدين، سعد نيفين، مرجع سابق، ص 70.

² - فائزة سارة ، الأحزاب والحركات السياسية في تونس ، (بدون ذكر دار النشر)، الطبعة الأولى 1986 ، ص222.

³ - منيسي أحمد. مرجع سابق، ص ص 206.209

إدماج الفئات الاجتماعية المهمشة و طلبة المدارس في عملية التنمية ، و تنمية الوعي لدى الشباب و المرأة بالقضايا الاجتماعية و الصحية.¹

6- طبعة النخبة المثقفة:

على الرغم من أن الطبقة المثقفة في تونس تتميز بإيمانها بقيم العلمانية و الديمقراطية و الحرية، بالنظر إلى تلقي نسبة هامة منها تعليمها بالخارج أو بالمدارس الأجنبية داخل تونس، إلا أنها خضعت لدرجة متقدمة من الاستيعاب داخل مؤسسات الدولة بسبب اعتماد هذه الأخيرة على تلك الطبقة في تسيير الجهاز البيروقراطي و مؤسسات الدولة . الأمر الذي فرض على الدولة تقديم الرعاية الخاصة لهذه الوضعية المتميزة لتلك الطبقة أدى تراجع مستوى معارضتها للنظام السياسي القائم تركيزها على المزيد من تعظيم مكاسبها الاقتصادية و الاجتماعية داخل مؤسسات الدول² .

¹ - منيسي أحمد ، مرجع سابق ، ص 209.

² - منيسي أحمد ، مرجع سابق ، ص 210.

المطلب الثالث: آفاق عملية التحول الديمقراطي في تونس.

تكشف خبرة التحول الديمقراطي في تونس طوال العقدين السابقين عن كونها لا تعدو مجرد محاولات للاستجابة لنوعين من الأهداف ، الأول هو حرص النظام على تحسين صورته أمام العالم الخارجي بما يجنبه التعرض لضغوط المجتمع الدولي و التي ظلت محدودة طوال الفترة السابقة- أما الهدف الثاني فهو ضمان الاستقرار السياسي و استمرار هيمنة النظام الحاكم . و هذا لم يتخذ نظام الرئيس بن علي أية إجراءات في اتجاه عملية الإصلاح السياسي و الديمقراطي إلا بالقدر الذي يضمن له تحسين صورته أمام العالم الخارجي من ناحية و استقرار الأوضاع الداخلية بما يحول دون انفجارها على نحو ما حدث خلال السنوات الأخيرة من نظام بورقيبة . و من المتوقع أن يستمر النظام على هذا الأداء ما لم تحدث أية تحولات هيكلية سواء فيما يتعلق بمستوى الضغوط الخارجية ، أو المعادلة الداخلية.

- غير أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت بعض التحولات الهامة التي سيكون لها تأثيرها بلاشك على مستقبل عملية التحول الديمقراطي في تونس:

التحول الأول: يتمثل في تصاعد اتجاه المعارضة السياسية و الحزبية في تونس نحو العمل الجماعي و تصاعد المطالب الخاصة بالديمقراطية و الإصلاح السياسي، قد ترتب عبر هذا الاتجاه تزايد عدد المبادرات الحزبية و السياسية الفردية و الجماعية المطالبة بالديمقراطية و الإصلاح السياسي.

التحول الثاني: هو تصاعد عملية المراجعة الفكرية و التنظيمية داخل حركة النهضة و تعود في حقيقتها إلى نهاية الثمانينات ، و مع بدء محاولات تحول الحركة إلى حزب سياسي¹.

- و في ضوء هذين التحولين يمكن تصور سيناريوهين لمستقبل عملية التحول الديمقراطي في تونس².

السيناريو الأول: إقدام النظام القائم على إجراء انتخابات حرة نزيهة تتوافر لها مختلف الضمانات القانونية و العملية لنزاهتها و في هذه الحالة لا يمكن تجاهل احتمالات تصاعد التيار الإسلامي بقيادة حركة النهضة سواء بمفردها أو في إطار ائتلاف مع القوى السياسية و الحزبية الأخرى غير أن هذا السيناريو يحتاج إلى نقطة بدء وهي قبول أو اضطرار النخبة السياسية الحاكمة إلى إجراء انتخابات حرة وفق تلك الشروط وهو ما يصعب تحقيقه دون توافر ضغوط خارجية قوية وفق سيناريو الإصلاح من الخارج .

السيناريو الثاني: يتمثل في تكثف المعارضة و تطويرها سياسيا و تطبيق إستراتيجية محكمة من خلال استرجاع تجربة السنوات الأخيرة من الحقبة البورقيبة غير أن هذا السيناريو يظل أيضا

¹ - حسنى أحمد ، مرجع سابق ، ص 218

² - فايزة سارة، مرجع سابق، ص 230.

مستبعدا في المرحلة الراهنة و يتطلب اقترانه بعدد من الشروط الأخرى خاصة تدهور الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية .

المبحث الثالث: دور الأحزاب السياسية في دعم التحول الديمقراطي في المغرب

المطلب الأول: التطور التاريخي للمملكة المغربية

وصلت المملكة المغربية إلي ما عليه الآن بعد مرورها بمراحل متعددة على مر التاريخ ، إذ سبق حكم العائلة العلوية (1666 حتى يومنا هذا) سبعة عائلات متتالية¹ ، أثناء حكم العلويين خضعت المملكة المغربية للحماية الفرنسية التي استمرت من 1912 إلي غاية 2 مارس 1956 ، أين تولي الحكم السلطان محمد الخامس 5 نوفمبر 1955 - 26 فيفري 1961 ، ليخلفه الملك الحسن الثاني 1961-1999 بوفاته تولي نجله الملك محمد السادس الملك 1999 ليومنا هذا².

سمحت الفترة الاستعمارية بتشكيل مجموعة من التنظيمات ساهمت في بناء النظام السياسي المغربي على ما هو عليه الآن ، إذ تشكلت أثناء هذه الفترة العديد من الحركات التي طورت الأحزاب إضافة إلى تكون نقابات عمالية ساهمت في تفعيل ديناميكية المجتمع المدني المغربي. عرفت المملكة المغربية أيضا الاستعمار الاسباني ، الذي أنهى حمايته على المنطقة الشمالية من المغرب وهي سيدي أفني وطرفايا من خلال المعاهدة التي تم توقيعها في 7 ابريل 1956 ، إضافة إلي اتفاقية فاس 1969 التي بموجبها أعيد إقليم ايفي للمغرب.

الفرع الأول: الدراسة التحليلية للنظام السياسي

➤ البنية المؤسساتية

يقوم النظام السياسي المغربي أساسا على مبدئين :

* **مبدأ التعاقد** : وهو أساس لسلطة الملك ، ويتم تحقيقه وفق آلية البيعة* فهي عرف دستوري ذو طبيعة تعاقدية ، حيث تقيد الملك وواجباته تجاه الجماعة ، وتكون البيعة من قبل زعماء القبائل و كبار المسؤولين والعلماء³.

* **مبدأ السيادة**: تخضع الحياة السياسية و التفاعلات الداخلية لعلاقات السلطان الثلاث ببعضها البعض، وبباقى مكونات الحياة السياسية.

¹ - عبد الواحد بلقصري : " إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب و التجارب المقارنة "، متحصل عليه يوم 2010/01/27 من موقع:

www.ahewar.org/debat/show.art

* حكم الادريس بن 780- 974 ثم المغراوية 987-1070 م فالمرابطين 1073-1147 م ليليهم الموحدون 1147-1253 م ثم المرينية 1258-1420 م الوطاسية 1420-1547 م السعدية 1554-1659 م لتأتي فيما بعد العائلة العلوية.

² - عبد الله حسن جوجو ، **الأنظمة السياسية المقارنة** ، (دون بلد ، الجامعة المفتوحة ، 1997) ، ص 313.
* البيعة من أبرز جوانب الفعل السياسي في نظام الحكم الإسلامي فهي التي تضي الشرعية على نظام الحكم و البيعة فيما هو متعارف عليه ميثاق الولاء للنظام السياسي الإسلامي أو الخلافة الإسلامية و الالتزام بجماعة المسلمين و الطاعة لإمامهم فهي ميثاق إنساني يتأسس على رؤية عقدية و يتضمن ثلاث أطراف الخليفة القائمون بالبيعة المبايع عليه و هو الشرعية.

³ - يونس زكور : **طبيعة النظام السياسي المغربي مقارنة على ضوء التمثيلية في المغرب ومبادئ القانون في العالم الإسلامي** ، متحصل عليه يوم: 2010 /03/01 من موقع:

www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid

1- **السلطة التنفيذية:** وتضم الملك و رئيس الحكومة والحكومة.

أ-**الملك :** تحدد صلاحياته بمقتضى الفصل 19 من دستور 1996 وهي توضح أسس سلطاته فهو :

* الممثل الاسمي للأمة وهذا مصدر لشرعيته السياسية.

* حامي دين و أمير المؤمنين، كأساس لشرعيته الدينية.

* رمز الوحدة الوطنية كدليل على شرعيته التاريخية .

أهم اختصاصاته :

-يعين الوزير الأول.

-يعين باقي الوزراء باقتراح من الوزير الأول باستثناء وزراء السيادة وهم وزير الداخلية وزير العدل، وزير الخارجية، وزير الأوقاف، وإدارة الدفاع.

-إمكانية إعفاء أعضاء الحكومة من مهامهم ، وهذا ما نص عليه الفصلين 24 و 60 من الدستور .

-يرأس الملك المجلس الوزاري حسب الفصل 25 من الدستور .

-يصدر الأمير بتنفيذ القوانين المصادق عليها من قبل البرلمان خلال ثلاثين يوما الموالية لإحالة الحكومة للقانون إلى البرلمان، بعد تمام الموافقة عليه.

-يمكن له إعلان حالة الاستثناء بظهير شريف بعد استشارة رئيس مجلس النواب و رئيس مجلس المستشارين و رئيس المجلس الدستوري و توجيه خطاب إلى الأمة حسب الفصل 35.

-يمارس حق العفو.

-يعين رئيس المجلس الدستوري.

-هو القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية.

-له حق من التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية.

-له الحق تفويض غيره في ممارسة هذا الحق حسبما جاء في الفصل 30 من الدستور .

ب-**الحكومة :** مكونة من الوزير الأول و مجموعة من الوزراء ، وهم مسؤولين مسؤولية مباشرة أمام الملك .

للوزير الأول صلاحيات لكنها تبقى في سياق اختصاصات الملك المركزية حيث تأخذ أهم وظائفه شكل اقتراحات، تبقى خاضعة لقبول أو رفض الملك لها حيث:

-يقترح الوزير الأول وزراء حكومته على الملك، باستثناء وزارة السيادة.

-يقترح مشاريع القوانين ، لكن قبل طرحها على البرلمان يناقشها المجلس الوزاري الذي يرأسه الملك.

رغم هذا هناك مهام خاصة بالوزير الأول، متمثلة في السلطة التنظيمية حيث:

-يصدر مراسيم تنظيمية.

-ينسق النشاطات الوزارية.

-له حق تفويض بعض سلطات للوزراء.

ومنه نجد أن ازدواجية السلطة التنفيذية في المغرب لا تدل على مشاركة رئيس الوزراء في السلطة والدليل أنه نص على اختصاصات رئيس الوزراء ضمن الفصل من الدستور الذي نص على اختصاصات الملك المركزية.

2-السلطة التشريعية:

تتكون من مجلسين انطلقا من التعديل الدستوري لعام 1996 م ، وهما مجلس النواب المنتخب من طرف الشعب لمدة 5 سنوات ، ومجلس المستشارين منتخب من طرف المجالس المحلية و الغرف المهنية و كاسبي الأجر لمدة 9 سنوات.

ما الهدف من خلق مجلس المستشارين إلى جانب النواب سنة 1996 ؟

إن خلق غرفة ثانية لم تكن توسيعا لتمثيلية سياسية بقدر ما كان احتياط دستوري وجد لإسقاط الحكومة الناتجة عن تجربة التناوب التوافقي 1998 ، فالدستور يعطي لمجلس المستشارين حق ممثلا في حق إسقاط الحكومة¹.

تكمن مهام السلطة التشريعية في منافسة اقتراحات القوانين المقدمة من طرف الحكومة ، كما تتولى اللجان المتفرعة عنه تقديم دراسات تفصيلية عن القضايا التي تحال إليها ، كما تقوم بتشريع القوانين².

3- السلطة القضائية:

تتكون من المجلس الأعلى للقضاء الذي يترأسه الملك ، وهناك أيضا المحاكم العادية و المتمثلة في المجلس الأعلى ، محاكم الاستئناف ، و المحاكم المتخصصة مثل محاكم الجماعات و محاكم المقاطعات و المحاكم الإدارية والتجارية ، إضافة إلى المحاكم الاستثنائية كالمحكمة العسكرية والمحكمة العليا.

الأحكام تصدر و تنفذ باسم الملك الذي يعين بدوره القضاة بظهير شريف* باقتراح من المجلس الأعلى للقضاء .

¹ -عبد الواحد بلقيصري : إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب والتجارب المقارنة ،متحصل عليه يوم:2010/02/12 من موقع:

www.ahewar.org/debat/showart.

² عبد الله الجوجو ، مرجع سابق ، ص 319 .

* الظهير الشريف هو المرسوم الملكي و هو الشكل الأول للقرار السياسي الملكي و أهمها الخطاب السياسي و كذا الكلمات التوجيهية.

4- العلاقة بين السلطات :

إن مركزية المؤسسة الملكية في النظام السياسي المغربي أدت إلى سيطرت الملك على أهم الوظائف السياسية في النظام ، فتدخله في السلطة التنفيذية مطلق** كما أن تدخله في السلطة التشريعية واسع إذ له الحق في الاعتراض على القوانين الصادرة عن البرلمان و ذلك بخطاب ملكي بإعادة مناقشة اقتراح القوانين و لا يحق للمجلس رفض المناقشة و إذا أصر على موقفه يحق للملك استفتاء الشعب ، و يحق له حل البرلمان و ينتخب من جديد خلال 3 أشهر من تاريخ الحل و لا يجوز حل البرلمان جديد إلا بعد سنة¹.

إضافة لما سبق فالملك يلعب دور الحكم بين السلطتين التنفيذية و التشريعية في حالة خلافها حول مسألة دستورية أو سياسية ، كما يتدخل في حالة عدم وجود نص دستوري وفقا لصلاحيات تشريعية ، كما له الحق تأويل النص².

فيما يبرز تأثير البرلمان على الحكومة و ليس المؤسسة الملكية من خلال تقديم سؤال الثقة وكذا ملتصق الرقابة أو ملتصق توجيه التنبيه.

يشير توزيع القوة في المغرب إلى تفوق هائل لسلطة الملك ما أدى لغياب المؤسسات السياسية نوعا ما فهي مجرد كيانات شكلية و تتجلى مظاهر الضعف في علبة السلطة التنفيذية و بالضبط الملك على السلطة التشريعية ، كما أن الوزارة في حد ذاتها مسؤولة أمام الملك³.

الفرع الثاني:ديناميكية العملية السياسية الداخلية

لفهم طبيعة و كيفية العملية السياسية في المغرب من خلال طبيعة العلاقة و التفاعلات البيئية بين مختلف مكونات الحياة السياسية و ذلك على مستويين :

المستوى الأول: العلاقة بين المؤسسة الملكية و الأحزاب السياسية.

المستوى الثاني: تفاعلات المجتمع المدني³ الرأي العام والإعلام.

قبل ذلك لابد من التعرف على الخريطة الحزبية في المغرب إذ يمكن تقسيم الأحزاب المغربية إلى ثلاث تيارات رئيسية.

التيار اليساري : و يضم مختلف الأحزاب المعارضة مل حزب الاستقلال و حزب الوطني للقوات الشعبية و حزب المستقلين ، الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ، حزب التقدم والاشتراكية ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، منظمة العمل الديمقراطي الشعبي.

** ارجع للسلطة التنفيذية.

¹ عبد الله حسن الجوجو ، مرجع سابق ، ص 323 .

² يونس زكور : النظام السياسي المغربي دراسة في الاختصاصات والوظائف ، متحصل عليه يوم: 2010/02/10 من موقع:

www.ahewar.org/

³ - أحمد منيسي ، مرجع سابق ، ص 102.

التيار اليميني: و قد اشتمل على الأحزاب الموالية لسياسات المؤسسة الملكية و قد عرفت بأحزاب اليمين الإداري، ومنها التجمع الوطني للأحرار، الاتحاد الدستوري، الحزب الوطني الديمقراطي، الحركة الوطنية الشعبية، جبهة الوفاق الوطني، حزب الإصلاح و التنمية و غيرها.

التيار الإسلامي : و الذي نشأ عن ظروف إقليمية و دولية و محلية ، مثل نجاح الثورة الإسلامية في إيران و انتقال تأثيرها إلى مختلف بقاع العالم الإسلامي ، و من ضمن هذه الأحزاب : حزب العدالة و التنمية و قد اشتهر بموالاته للقصر عكس جماعة العدل والإحسان ، أما الجماعة السلفية الجهادية فنشاطها محظور ¹.

➤ المستوى الأول : علاقة المؤسسة الملكية بالأحزاب السياسية

وقد مرت بمراحل:

أ- خلال فترة الحماية الفرنسية : خلال هذه المرحلة كانت هناك علاقة تجانس بين أحزاب الحركة الوطنية و المؤسسة الملكية حول مطلب الاستقلال لذا كانت الأحزاب السياسية تدعم الملكية ، وفي هذا السياق قال علال الفاسي : " ليس في المغرب لإقوات ثلاث : قوة الاستقلال و قوة جيش التحرير و قوة القصر و إذا اعتبرنا جيش التحرير قوة من الحزب و إليه كانت هناك قوتان في المغرب لا تالفة لهما قوة حزب الاستقلال و قوة القصر " ²، حيث كان هناك نوع من التكافؤ النسبي بين مكونات الحركة الوطنية و المؤسسة الملكية و ذلك بسبب تجمع المصالح تحت سقف مطلب الاستقلال حيث كان هناك تحالف بين الطرفين ³.

ب- بعد فترة الحماية الفرنسية: خلالها حكم التفاعلات الحزبية متغيرين أساسيين :

* محافظة المؤسسة الملكية على سلطتها و مركزها المحوري في هرم السلطة السياسية في المغرب حيث لم تكن سلطتها محل نقاش في أي من التعديلات الدستورية ⁴.

حيث فضل الملك حسن الثاني و كذا الملك محمد السادس القيام بدور الحاكم السياسي بدلا من أن يكون زعيما سياسيا فهذا الأخير يتطلب ضرورة البدء في تحقيق برنامج شامل للتنمية كما يحاول الملك من خلال قيامه بهذا الدور أن يجعل النظام الملكي رمزا للحياد بين القطاعات السياسية و الاجتماعية المتعارضة ⁵.

* الثقافة السياسية السائدة على مستوى القاعدة و المستمدة من شرعية تقليدية هي مزيج بين الدين و التاريخ.

¹ - مسعود الخوند : الموسوعة الجغرافية السياسية ، (لبنان: 2004 ، الجزء 19) ، ص 121 ، 124 .

² - أمحمد مالكي : مرجع سابق، ص 132 .

³ - Remy leveau : " réussir la transition démocratique au Maroc"; www.monde-deplomatique.fr/-26/02/2010

⁴ - يونس برادة : " الفعل الحزبي و سؤال الديمقراطية في المغرب قراءة في طبيعة النظام السياسي المغربي و جوهر الممارسة الحزبية " (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2004) ص 132 .

⁵ - مالكي أمحمد ، مرجع سابق ، ص 161 .

و على هذا الأساس ظهر انقسام ثنائي بين الحركة الوطنية والمؤسسة الملكية من جهة و داخل الأحزاب السياسية نفسها من جهة أخرى و قد دار هذا بالأساس حول إشكالية بناء دولة ما بعد الحماية الفرنسية ، حيث كانت الأحزاب الحركة الوطنية تطمح إلى زيادة هامش الحريات السياسية وتمثيلها في أجهزة صنع القرار بينما كانت المؤسسة الملكية تحافظ على سلطاتها بل توسع منها إضافة إلى محاصرتها نشاط الأحزاب السياسية و حضره في الكثير من الأحيان، و لتخلق نوعا من التوازن مع هذه الأحزاب أنشأت المؤسسة الملكية أحزابا سياسية موالية¹ .

- انحسار وظائف الأحزاب السياسية ، حيث جعلت المؤسسة الملكية مع الأحزاب من التعددية الحزبية مبدأ دستوري ثابت على المستوى التمثيلي ، وتعامل المؤسسة الملكية مع الأحزاب السياسية لا ينطلق بالضرورة من مبدأ الاقتراع ومدى تمثيلها لقاعدة الانتخابية معينة أي أن الحزب السياسي في المغرب جرد من وظائفه الأساسية ومنها التمثيلية و الوصول إلى السلطة² .

على هذا الأساس كان تمثيل أحزاب المعارضة في السلطة متذبذبا ، تراوح ما بين الإقصاء و القبول ، فعام 1958 كان رئيس الوزراء آنذاك عبد الله إبراهيم الأمين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية³ ، حتى عام 1963 أين أجريت انتخابات تشريعية حصلت فيها بعض الأحزاب المعارضة على مقاعد في البرلمان ، و لكن بسبب التجاذبات بين الأحزاب عجز الدستور عن ضمان سير المؤسسات السياسية لا سيما مع رفض هذه الأحزاب فكرة الائتلافية فأعلن الملك حسن الثاني آنذاك الحالة الاستثنائية و التي دامت خمس سنوات من 1965 إلى 1970 .

عام 1970 اجتمع كل من حزب الاستقلال و الاتحاد الدستوري و الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية و الاتحاد الوطني للقوات الشعبية تحت " الكتلة الوطنية"⁴ بهدف معارضة دستور 1972 ، لكن في ذات السنة و على اثر المحاولة الانقلابية للجنرال أفقير⁵ ، أعلن الملك حسن الثاني عن نيته في إحداث تعديلات دستورية تتيح هامشا أوسع لحركة هذه الأحزاب مما أحدث تقاربا نسبيا بين المؤسسة الملكية من جهة و الكتلة الوطنية من جهة أخرى.

عام 1991 اتسعت الكتلة الوطنية لتضم بالإضافة إلى الأحزاب السابقة حزب التقدم و الاشتراكية و حزب منظمة العمل الديمقراطي تحت اسم " الكتلة الديمقراطية المعارضة" لمعارضة

¹ - حمدي عبد الرحمن : " المشاركة السياسية للمرأة خيرة الشمال الإفريقي " (مركز دراسات المستقبل الإفريقي ، ط1 ، 2001) ، ص 333 .

² - يونس برادة : " طبيعة النظام السياسي المغرب وجوهر الممارسة الحزبية " منحصل عليه يوم: 2010/03/12 من موقع:

www.aljazeera.net/nr/3d6198-29/01/2008

³ - ابتسام الكتبي و عبد النور بن عنتر و آخرون : " الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي " (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004) ص 194 .

* هو حزب منشق عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الذي انشق بدوره عن حزب الاستقلال عام 1956 .

⁴ - مهدي جرادات ، " الأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي " (الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ، ط1 ، 2006) ص 290 .

⁵ مجموعة باحثين : " المجتمع المدني في الوطن العربي " (بيروت : مركز الدراسات الوحدة العربية ، 1992) ص 458 .

دستور 1992 ، لكن و بناء على مذكرة رفعها ممثلوا الكتلة إلى الملك بدأ مسار تفاوضي بينها وبين المؤسسة الملكية ما بين 1993 و 1996 أسفر في نهاية المطاف إلى حدوث تقارب بين هذه الأحزاب و المؤسسة الملكية ، حيث حشدت هذه الأحزاب مناضليها للاستفتاء بالإيجاب على دستور 1996 و الذي تضمن حسبهم بعض التعديلات الإيجابية منها : إحداث مجلس المستشارين كغرفة ثانية للبرلمان و إعطاء الوزير الأول صلاحية اقتراح وزراء حكومته إضافة إلى الانتخاب المباشر لكل النواب (ثلثين يختارهم الشعب و ثلث من طرف الأعيان و المخزن) هذا التوافق أفرز ما عرف بحكومة التناوب التوافقي حيث تمثلت المعارضة في السلطة من خلال ائتلاف حكومي ضم سبع أحزاب من المعارضة في تشريعات 14 مارس 1998 تحت قيادة عبد الرحمن اليوسفي الأمين العام للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلا أن ما حدث قد أبعد هذه الأحزاب عن قاعدتها الشعبية ، حيث كان هذا الائتلاف مدفوعا من قبل المؤسسة الملكية حتى لا يكون هناك فاعل موحد متجانس منافس لها و إنما مجزأ، حيث بقيت هذه الحكومة في السلطة ما بين 1998 و 2002 ، بعدها جاءت حكومة ترأسها رجل الأعمال إدريس جطو لعهدتين متواليتين من 2002 إلى 2007 وهذا ما يوضح مدى تأثير المخزن* على عملية صنع القرار في المغرب وفي آخر تشريعات في ابريل 2007 صار رئيس الوزراء عباس الفاسي الأمين العام لحزب الاستقلال . و الحقيقة أن هذا التمثيل للمعارضة في السلطة هو بمثابة توفير قنوات تنقص من حدة ضغوط القاعدة لا سيما فيما يخص تدهور أحوال المعيشة ، وهناك من يرجع دوافع المؤسسة الملكية من دفع هذا الائتلاف إلى المخاوف من المد الإسلامي و تغلغه في أوساط الشعب المغربي .

➤ المستوي الثاني : المجتمع المدني

وجدت تشكيلات المجتمع المدني منذ عهد الاستعمار و كانت متحدة تماما مع الحركة الوطنية للاستقلال ، لكن بعد الاستقلال و حتى الثمانينات من القرن الماضي لم تتقبل السلطة مؤسسات المجتمع المدني خشية من تحالف مع أحزاب المعارضة ، إلا أنه مع بداية التسعينات عملت على توطين مؤسساته ، فمثلا تم إشراك منظمات حقوقية في المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كما انه أثناء فترة الملك الحسن الثاني لم تتحقق التنمية المنشودة من طرف الشعب و تميزت فترته بالانقلابات و تشكل معارضته قوية ، إلا أنه عرف كيف يحتويها من خلال إنشاء هيئات من خلال الإلزام بكل القوى السياسية و الاجتماعية بما فيها المعارضة مثل المجلس الأعلى للشباب . عموما يجمع معظم الباحثين على انعدام توازن بين قوى المجتمع المغربي في مؤسساته الاجتماعية و قوة السلطة السياسية ، كما أن سيطرة المؤسسة الملكية على الحياة السياسية

* المخزن تسمية تطلق على النخبة الحاكمة في المغرب و المتمحورة حول الملك و حاشيته من أعيان و رجال الأعمال و ملاك الأراضي و زعماء القبائل و كبار العسكريين و مدراء و رؤساء الأمن و غيرهم من أعضاء السلطة التنفيذية و يختار المخزن أعضائه عن طريق المحسوبية من خلال استخدام شبكاته الخاصة و هو المسؤول عن توزيع الثروة و السلطة و ذلك لشراء الولاء .

و الاجتماعية أدى لصعوبة بروز نشاطات فعالة لأطراف المجتمع المدني فمؤسساته هي امتداد للدولة و تعد علاقة المخزن أهمها ، حتى عندما سمحت الدولة نشاط المعارضة عملت من جهة أخرى إلي دفع الفئات الموالية لها إلى إنشاء جمعيات تابعة للنظام لتضم جمعيات عناصر من النخب المحلية الموالية للسلطة¹.

أما الصحافة في المغرب فالمطبوعة لها مقدار واسع من الحرية و حق النقد و لكن ليس بإمكانها أن تهاجم سياسات الملك أو تنتقد قراراته أما التلفزيون مملوك للدولة و يخضع لسياساتها أما باقي القطاعات الخاصة فيديرها جهاز قريب من الحكم ، في عهد حكومة اليوسفي 1998-2002 عرفت الصحافة حرية كبيرة إلا أنها تعرضت لنكسة بعد تجاوزها للخطوط الحمراء أين صودرت أسبوعية le journal و الصحيفة لنشرها حوار مع محمد عبد العزيز زعيم البوليساريو في نهاية 2000 ، و أوقفت تماما لنشرها مقالا حول علاقة عبد الرحمن اليوسفي بالانقلاب العسكري في سبعينات ضد الحسن الثاني ، كما أقال محمد السادس الطاقم القيادي لقناة 2M لإشارتها لعدد . Le journal

ومازاد من التحكم في المجتمع المدني ، هو امتداد سياسة المخزن في المجتمع المغربي التي سمحت بوجود نوع من التماهي بين الحاكم والمحكوم.

الفرع الثالث: تفاعل النظام السياسي المغربي مع بيئته الداخلية

تخلل فترة الملك الحسن الثاني العديد من التوترات التي لو لم يتداركها النظام السياسي المغربي لكانت سبب في اختلال توازنه و ربما تؤدي لسقوطه ، تمثلت أهم هذه التهديدات في الانقلابات العسكرية ، مواجهة المعارضة ، عدم تحقيق التنمية المنشودة .

و لتدارك هذه المشاكل و معالجتها تم طرح تجربة التناوب التوافقي لسنة 1998 التي سمحت بصعود المعارضة و توليها رئاسة الحكومة و سبق هذه التجربة إنشاء العديد من المجالس منها تأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان لسنة 1990 ، إنشاء مجلس دستوري بمقتضى دستور 1992 ، استحداث وزارة حقوق الإنسان لسنة 1993 ، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين و عودة المنفيين من سنة 1991-1994 ، صعود نقاش حول الإصلاح السياسي و الدستوري ما أدى لميلاد دستور 1996 ، انتخابات تشريعية سنة 1997 بمشاركة كل الأحزاب بما فيها المعارضة².

وتواصلت هذه الإصلاحات لخلق توازنات سياسية مع حكم الملك محمد السادس ، إذ قام بإعفاء وزير الداخلية إدريس البصري* و رئيس الحكومة غائب و تعيين شخصية غير محبذة لدى رجالات البصري ، هذا ساهم في تقوية شعبية المؤسسة الملكية و التقاف القوى الحزبية حولها

¹ - حمدي عبد الرحمن ، مرجع سابق ، ص 334

² - عبد الواحد بلقصابري ، إشكالية الانتقال الديمقراطي في المغرب و التجارب المقارنة ، متحصل عليه يوم

www.ahewar.org/show.art.

2010/02/20 من موقع:

* تولى منصبه لمدة 25 سنة لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن انظر إلي موقع الصحيفة الالكترونية

و الإبقاء على قوة الملكية في إدارة التوازنات السياسية ، كما سمح للمغربي المعارض أبراهام السرفاتي بدخول البلاد و هو ما ترفضه وزارة الداخلية بقوة¹ .

كما واصل الملك محمد السادس في العمل على ملف حقوق الإنسان إذ تم تشكيل هيئة الإنصاف و المصالحة لمعالجة تجاوزات حقوق الإنسان من تعذيبات و اعتقالات وضحايا العنف ، المفقودين ، حيث تعامل النظام بذكاء مع هذه القضايا أين تمكن من إرضاء أغلبية الأطراف ، كما قام محمد السادس بإطلاق سراح عدد كبير من المسجونين أبرزهم عبد السلام ياسين زعيم أكبر حركة إسلامية " العدل و الإحسان" كما عدل قانون العقوبات و اعترف بمسؤولية الحكومة عن عمليات التعذيب و انتهاكات حقوق الإنسان و انشأ منظمة مستقلة معنية بمكافحة الفساد في أكتوبر 2005 ، و تطرق لحقوق المرأة و حريتها في المشاركة في الحياة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية من خلال إصدار ظهير شريف .

بالرغم من تعامل النظام السياسي مع قضايا مهمة و شائكة إلا انه لا تزال هناك قضايا أخرى لا يزال يدار حولها النقاش ، مثل المؤسسة العسكرية فهي متمثلة في إدارة الدفاع الوطني بدلا من وزارة الدفاع ، و هناك أصوات تنادي بإصلاحها خاصة بعد فضيحة كوتد فوار* إضافة إلى التهديد بعودة الإرهاب خاصة بعد أحداث 11 مارس و 14 ابريل 2007 ، وذلك راجع لعدم وجود توزيع عادل للموارد ، عدم نجاح الإصلاح الإسلامي إلى حد ما، إضافة إلى سهولة سيطرة الفكر التعصبي على المناطق الريفية ، وهذا رغم سياسات الإدماج التي تحاول أن يطبقها النظام السياسي المغربي في الأرياف ، و رغم زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي داخل المغرب بسبب وحدة التسيير الراجعة لمركزية صنع القرار المجسد في المؤسسة الملكية.

❖ التفاعلات الخارجية:

بحكم البيئة الإقليمية المتواجده بها النظام السياسي المغربي ، أضفى هذا على السياسة الخارجية المغربية نوع من الديناميكية مع المحيط الدولي و الإقليمي و كذا الداخلي ، و أهم القضايا المطروحة على المستوي الخارجي قضية الصحراء الغربية أو ما يسميها النظام المغربي بالأقاليم الجنوبية ، تعامل النظام المغربي مع هذه القضية بذكاء إذ استطاع تحقيق إجماع كل الأطراف الموالية و المعارضة حول قضية الصحراء الغربية ، ومن ثم توظيفها سياسيا لحماية النظام من الاختلال ، فالنظام السياسي المغربي عرف انقلابين عسكريين سنة 1971 و 1972* إضافة إلى تدهور الأوضاع التنموية بكل مقاييسها الاجتماعية و الاقتصادية و كذا السياسية ، ولهذا بمجرد خروج اسبانيا من الإقليم ، طالبت به المغرب و اعتبرته جزء من الوحدة الترابية المغربية ، وتم توجيه كل الأنظار الداخلية و إشغالها بقضية خارجية عن الأوضاع و المشاكل الداخلية ، أما إقليميا

¹ - يونس برادة : " طبيعة النظام السياسي المغرب وجوهر الممارسة الحزبية" ، مرجع سابق ، ص 134.

* قضية اغتصاب فتيات من طرف جنود مغاربة.

* انقلاب للجنرال أوفقيير و لهذه الحادثة تم إلغاء وزارة دفاع و تعويضها بإدارة الدفاع الوطني .

فقد انسحبت المملكة المغربية من المنظمة الإفريقية سنة 1984 بعد مؤتمر سنة 1983 تم فيه الاعتراف بالصحراء الغربية عضوا فيها ، والمفاوضات لا تزال مستمرة بين المغرب والبوليساريو حول ما تبقى من الصحراء الغربية إذ تم سيطرت المغرب علي 80 % من مساحتها و هي الأغنى و الأهم .

دوليا :تربط المغرب علاقات وطيدة بالولايات المتحدة الأمريكية و كذا الدول الأوروبية خاصة فرنسا و هو ما ساهم في دعم موقف النظام السياسي المغربي عند طرح قضايا مثل الصحراء الغربية

كما أن علاقة المغرب بإسبانيا رغم وجود بعض القضايا العالقة بينهما مثل قضية سبتة ومليلية إلا أن الأمر يكاد يكون محسوم بين الطرفين و مابقي ما هو إلا محرك يعاد استخدامه في حالة حدوث أزمات داخلية ، لتوجيه الرأي العام نحو قضايا خارجية و إشغاله عن الداخلية .

فالسياسية الخارجية المغربية هي نتاج تفاعل بينتين الداخلية من جهة و الإقليمية و كذا الدولية من جهة أخرى.

المطلب الثاني: المواقف الداخلية من الإصلاحات:

الفرع الأول: المواقف المؤيدة للنظام الحاكم

لم يعد يخفى على أحد أن التطورات الأخيرة التي عرفها المغرب عصفت بالكتلة الديمقراطية المكونة من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية الشيء الذي فرض على قادتها محاول إنقاذ دم الوجه و إلى إعادة تفعيل دور الكتلة على الصعيد الوطني، لا سيما وأنهم كلهم، كانوا ولا زالوا ينادون بالتغيير وبتسيخ الديمقراطية عبر تفعيل مشروع ديمقراطي حدائي.

وهذا في وقت عملت فيه أحزاب أخرى على التنسيق فيما بينها قصد التمكن من تفعيل ضغطها أكثر ونخص بالذكر هنا الأحزاب الحركية وحزب التجمع الوطني للأحرار.

ومن جهة أخرى تحرك اليسار الجدي في اتجاه تفعيل التنسيق مع مختلف مكوناته إلا أنه، وبشهادة أغلب المحللين السياسيين، كل هذه التحركات لا زالت مطبوعة بغياب أفق استراتيجي واضح المعالم ومحدد المقاصد.

ومن المعلوم أن عبد الرحمان اليوسفي سبق له أن حاول تهميش الكتلة من أجل تفعيل كيان أغلبية تضمن استمرارية تجربة حكومة التناوب التوافقي.

والأكيد الآن هو أن التحركات ضمن الكتلة تظل مرتبطة بالأساس بالمشاركة الحكومية وبنيل الكراسي وبعيدة كل البعد عن الارتباط بالإصلاح الدستوري والسياسي أو برؤية ومحددة المقاصد إستراتيجية واضحة المعالم.

وبالرجوع إلى الوراء يتبين أن انتخابات 1997 خلقت جملة من الحواجز بين حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال الذي رفض التناوب سنة 1994. كما أن تشكيل حكومة عبد الرحمان اليوسفي وممارساتها اليومية أدت إلى خلق تنافر حاد بين الحزب الاتحادي وشبيبته التي اعتبرت أن طبيعة تجربة حكومة اليوسفي تظل عاجزة على فتح ورشات إصلاح كبرى وفعلية، وبالتالي تحقيق التغيير المنشود الذي ظل الحزب ينادي بها.

ففي فجر سبعينات القرن الماضي جاء دور الكتلة الوطنية وتكونت من حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. إلا أن التناقضات الإيديولوجية وتخلخل حزب الاتحاد الوطني وانقساماته أدى إلى موت الكتلة وإقبارها. آنذاك عرفت الحركة الماركسية اللينينية تطورا ملفتا للنظر والفلاحين، ظهرت الجبهة الماركسية اللينينية في سنة السبعينات بفضل منظمة الأمام ومنظمة 23 مارس ومنظمة لنخدم الشعب. وكانت تهدف بالأساس إلى تغيير النظام وإقامة دولة العمال والفلاحين، إلا أن تصاعد موجات القمع في السنوات الرصاصية وبروز جملة من الخلافات السياسية والإيديولوجية والإستراتيجية بين مكوناتها أدت إلى تصفيتها وإنهاء وجودها. وبعد فترة الجمر والسنوات الرصاصية الدامية ظهرت سنة 1992 الكتلة الديمقراطية التي

ضمت حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وحزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ومنظمة العمل الديمقراطي والشعبي وحزب التقدم والاشتراكية قصد المطالبة بالإصلاح الديمقراطي وتفعيل مسلسل التغيير. إلا أن الصراعات وتضارب مصالح الأحزاب المكونة لها كبلت عملها وحدثت من آفاقه.

وفي ذات الوقت جاء رد فعل اليمين التقليدي بتأسيس الكتلة الديمقراطية حيث ضمت حزب الاتحاد الدستوري وحزب الحركة الشعبية والحزب الوطني الديمقراطي، تحت اسم "الوفاق الوطني" إلا أنه سرعان ما تلاشت هذه الكتلة. وتأسس التجمع اليساري الديمقراطي، وضم حزب اليسار الاشتراكي الموحد وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي وحزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي وحزب التجمع الديمقراطي ومجموعة الوفاء للديمقراطية. وقد سعى هذا التجمع إلى بناء حزب اشتراكي لتحقيق الإصلاحات السياسية والدستورية وتفعيل مسلسل الانتقال الديمقراطي.¹

وقد تعهدت الكتلة الديمقراطية بالعمل على إقرار إصلاح دستوري عميق يضمن ترسيخ دولة المؤسسات وتعزيز سلطة القانون والديمقراطية وتحديث أجهزة الدولة وتكريس فصل السلطات لضمان قيام حكومة تكون ممثلة لأغلبية الشعب المغربي ومتحملة لمسؤولياتها كاملة غير منقوصة، وصيانة حقوق الإنسان وحماية الحريات العامة والخاصة. وكل ذلك من أجل تلبية طموحات الشعب وتطلعاته وبناء مجتمع عصري يعتمد الإسلام ويستند إلى كل المقومات الثقافية والحضارية للمغرب إلا أن الحصيلة على أرض واقع كانت هزيلة مقارنة لما كان منتظرا منها ومقارنة لما التزمت به.

ويعتقد الكثيرون أن الكتلة وقعت على صك إعدامها منذ حكومة التناوب، وقد تؤكد لخلصهم، الصراعات والنزاعات حول المصالح الحزبية الضيقة، في حين تناست الكتلة المهام التي على أساسها بنيت وهكذا ساد التملق وبرز واضحا، وعقدت تحالفات تفرز منها الشارع المغربي والرأي العام وانكشفت الحقيقة مع ظاهرة الترحال السياسي ونشر الغسيل المتسخ على مرأى العيان. وبدا للجميع أن أغلب مكونات النخبة السياسية المغربية التي توخى فيها المغاربة خلاصهم، متورطة من أخصم القدمين إلى رأسها فيما آل إليه المغرب اليوم.²

الفرع الثاني: المواقف المعارضة

➤ النموذج الإسلامي: العدل والإحسان

تتخذ جماعة العدل والإحسان داخل المشهد السياسي المغربي مركزا استراتيجيا مهما، فهي بتعبير "علماء" الاجتماع تحولت إلى حركة مجتمعية تغييرية ضاربة في العمق الشعبي المغربي،

¹ - عبد الكريم غلاب، *التطور الدستوري والسياسي للمغرب*، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005) ص 127.

² - مصطفى القاسمي، *دولة الحق والقانون في المغرب*، (الرباط: المطبعة الملكية، ط1، 2004)، ص. 281.

موقع لا يمكن للنظام الحاكم أو للفاعل السياسي المغربي أن يقفز عليه، مما جعل جماعة العدل والإحسان في السنين الأخيرة محط اهتمام الداخل والخارج. وذلك نظراً للشعبية الكبيرة التي تحظى بها الجماعة داخل الشعب المغربي وللمشروع المجتمعي الذي تحمله، فمنذ نشأتها أعربت جماعة العدل والإحسان عن موقفها من النظام الحاكم، وقد تضمنت رسالة "الإسلام أو الطوفان"، وهي رسالة موجهة إلى الملك الراحل الحسن الثاني سنة 1974، هذا الموقف بشكل واضح دون التواء، كما أن "مذكرة إلى من يهمه الأمر" باعتبارها نصيحة موجهة إلى ملك البلاد الجديد سنة 2000 جددت هذا الموقف.

معارضة الجماعة لنظام الحكم ليست كباقي المعارضة اليسارية المتهاوية السابقة باعتبارها أرضية في المنطلق ومادية المقصد، فالجماعة تعارض الحكام لأنهم لا يحكمون شرع الله في غير عنف ولا خوف، ولأنهم يتسلطون على الأمة بالسيف والقهر بعيداً عن الشورى والعدل.

معارضة لا تدعي امتلاك الجواب الوحيد والأوحد لكل الملفات العالقة بل تروم إلى التغيير الجماعي الذي يشارك فيه الجميع.

➤ النموذج العلماني: حزب الطليعة وحزب المؤتمر الوطني الاتحادي:

أما حزب الطليعة الاشتراكي الذي انشق عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، فيمثل الوجهة المقابلة لتشدد العدل والإحسان في سياق اليسار الراديكالي، فهو يشكك في عملية التحول الديمقراطي برمتها التي جلبت الزعيم الاشتراكي عبد الرحمن اليوسفي للحكم سنة 1998، ويعتقد في وجود خيانة قامت بها بعض الأطراف اليسارية لصالح السلطة أو ما يسمى في المغرب بـ"المخزن"، وبالتالي فإن كل انتخابات تجرى، وليس الانتخابات الأخيرة فقط انتخابات مزورة بالضرورة، تندرج في إطار مصالح المخزن.

يظل الطرف الوحيد الذي يتوجه بالطعن في نزاهة الانتخابات 2002 بالتحديد هو حزب المؤتمر الوطني الاتحادي المنشق سنة 2001 عن حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، والذي لم يحز إلا على مقعد واحد، ويأتي تشكيكه برأي المحللين طبيعياً، بالنظر إلى كم المزاعم التي أقام عليها خطابه السياسي خلال الأشهر الأخيرة، والتي تصب في مجملها في كونه الوريث الشرعي والوحيد لشعبية وتراث الاتحاد الاشتراكي، في مقابل الجناح الذي استولى على السلطة وتحالف مع المخزن¹.

¹ - مصطفى القاسمي، مرجع سابق، ص، 282.

المطلب الثالث: آفاق الإصلاح السياسي

لكي يصبح المغرب بلدا ديمقراطيا يجب نزع السلطات من الملك والفصل فيما بينها والسماح للمؤسسات المنتخبة أمام الشعب من لعب دورها الحقيقي، و لن يتأتى الإصلاح باكتفاء الأحزاب بالتهيؤ للديمقراطية وانتظارها مبادرة الملك بالإصلاح بل يجب الضغط على الملك لكي يقوم بالإصلاحات الضرورية فالمبادرة لا تتبثق من أعلى بل من فعل الضغط الذي تمارسه القوى السياسية، ومادام انعدام التوازن ما بين القصر والقوى السياسية الأخرى تظل المبادرة بالإصلاح ضعيفة وتبقى مسألة انتهاكات حقوق الإنسان واردة.

ولكي ليتحقق الإصلاح السياسي لا بد من وجود قوى سياسية لا يمكن قمعها أو تدجينها وتكون ذات قواعد شعبية و أن لا تكون معتمدة على عطايا القصر، فيوجد في المغرب اليوم ثلاث فاعلين رئيسيين وهم القصر أو المخزن والمعارضة السابقة والفاعل الثالث وهو الحركة الإسلامية.

➤ الأحزاب الغير الدينية:

بانخراط أحزاب الكتلة في الحكومة واعترافها بشرعية الملك ولكن مع ذلك فهي تؤيد إجراء إصلاحات سياسية بإقامة ديمقراطية حقيقية بتعزيز سلطات البرلمان لكن ما يعاب على هذه الأحزاب التشابه في برامجها وصعوبة إيصال خطابها.

إن من الخطأ إقصاء حزبي الاستقلال والإتحاد الاشتراكي من أي عملية إصلاحية نظرا لاملاكها لقواعد شعبية مهمة وقد ظهر ذلك في النسب التي حصلت عليها في انتخابات 2002. رغم امتلاك أحزاب الكتلة لقواعد مهمة إلا أن فاعليتها قد تأثرت بصعود الحركات الإسلامية بالمغرب لكن مع مطالبتها بالإصلاح فهي تطالب بدور مركزي للملكية.

➤ الأحزاب والمنظمات الدينية:

في الساحة السياسية المغربية يوجد حزب واحد إسلامي هو حزب العدالة والتنمية والمنظمة التابعة له وهي التوحيد والإصلاح وهناك منظمة بارزة أخرى وهي جماعة العدل والإحسان وكلا المنظمين تتبذان العنف.

إن إضافة الأحزاب الدينية لمسلسل الإصلاح لن يتأتى إلا من خلال مدى وقوة صمودها أمام إغراءات القصر والدعم المقدم لحزب العدالة والتنمية من طرف المنظمات الإسلامية ومدى رداءة فعل الأحزاب الغير الدينية .

رغم أن حزب العدالة والتنمية حصل على المركز الثالث في إنتخابات 2002 وعدم حصوله على ذات المركز في انتخابات 2007 نظرا لقانون الأحزاب المعدل خصيصا ضده بالإضافة إلى تخوف النظام وقدرته على المناورة إلا أنه يعتبر أكثر تنظيما وانفتاحا من الأحزاب الأخرى و أكثر اعتمادا على الديمقراطية الداخلية من الأحزاب الأخرى، وانحدر حزب العدالة والتنمية من

حركة العدالة والإصلاح التي تتحدر بدورها من حركة راديكالية هي الشبيبة الإسلامية والتي تم منعها من تأسيس حزب خاص بها.

تبنّت حركة الإصلاح والتجديد سياسة الاندماج مع حزب الاستقلال بصفة أعضائه الاسمية فقط ومع حزب الحركة الشعبية الديمقراطية الدستورية حيث تمكنت عناصر حركة الإصلاح من السيطرة على الحزب وتحويل اسمه إلى العدالة والتنمية وأصبحت الحركة تدعى بالإصلاح والتوحيد، وإن إصرار الحركة على الاعتراف بها وإتباع الحزب لسياسة حذرة قائمة على النقد البناء للحكومة والاعتراف بشرعية المؤسسة الملكية كل ذلك ساهم في تحقيق إنجاز المرتبة الثالثة في انتخابات 2002 رغم منع الحزب من الترشح في كل الدوائر والرابعة في 2007. ويعتبر مبدأ المشروعية العنصر الموجه لحزب العدالة والتنمية وهو في نفس الوقت نقطة ضعف بالنسبة له نظرا لوجود توجهات حول مدى صمود الحزب أمام القصر أو باكتفائه بدور المنتقد.

➤ تعزيز الإصلاح السياسي بالمغرب

يتعلق بالأحزاب التي تحولت من الخط الثوري إلى الخط الديمقراطي والتي أطلق عليها التقرير الأحزاب العلمانية خصوصا حزبي الاستقلال و حزب الإتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وإشارته إلى الأزمة التي يتخبطان فيها والتي أدت إلى ترهلها إلا أن التقرير أشار إلى أهمية هذين الحزبين في أي عملية للإصلاح.

فالحزبان يشبهان حزب العدالة والتنمية من حيث أنهما حزبان تقليديان لكل منهما مركز قيادة في العاصمة وشبكة هامة من المكاتب الفرعية و بالفعل فإن حزب الاستقلال يفاخر بأن لديه أكثر من ألف فرع وهو رقم يقر حزب الإتحاد الاشتراكي بأنه رقم لا يمكنه إدراكه ورغم ذلك فإن الكثير من المكاتب الفرعية ليست لها أداء فعال وهي حقيقة يسلم بها مسؤولوا الحزبين.

غير أن هذين الحزبين لا يشعران أنهما قادرين على منافسة الأحزاب الإسلامية، أما رد فعلهما فهو الاقتراب أكثر من الملكية وهو موقف يهدد بإضعافهما أكثر خاصة أمام المستعدين من الوضع الراهن.

أما كيفية تحول حزب الإتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال من كونهما نواة أحزاب المعارضة إلى حزين أقرب إلى الحكومة فهي حكاية تكشف عن المقدرة السياسية للسلطة الملكية في المغرب وعن المعضلة التي تواجهها الأحزاب العلمانية هذه الأيام لقد بدأ هذا التحول مع إقرار الملك الحسن الثاني بالدعوة إلى جعل الانتخابات العامة في عام 1997 انتخابات تنافسية بهذا أعطى الملك حيزا سياسيا أوسع للأحزاب القديمة لكي تنظم صفوفها لكنه سمح في الوقت نفسه وللمرة الأولى للحركة الإسلامية بأن تشارك في المعترك السياسي بصورة شرعية لقد شكل هذا الانتقال المعروف بالتناوب نقطة تحول تاريخية، في نظام التناوب دخل الحزبين المذكورين من صقيع

الخارج إلى دفيء الحكم . نظر الحزبان إلى هذا التغيير على أساس أنه دائم ، فلم يتوقعا العودة من جديد إلى هامش الشرعية ، أو إلى عودة ملاحظتهما باعتبارهما أنهما خطر يهدد السلطة والأسوأ من ذلك أنهم لم يعودوا قادرين على تصور عودة حزبيهما إلى المعارضة من جديد وذلك في أفضل الأحوال مثل هذا الوضع يبدو غريبا في الديمقراطيات المعترف بها، حيث يعتبر الوجود داخل السلطة أو خارجها أمرا مؤقتا لا يتوقع له الدوام ألا عبر العديد من الدورات الانتخابية، لكن بالنسبة لبلد شهد تناوبا واحدا فقط ، خلال نصف قرن من بعد الاستقلال، فإن فكرة بقاء الحزب في الحكومة بشكل دائم لا يثير استغرابا.¹

إن إصرار حزب الإتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال على استمرارهما في السلطة يعكس أيضا خوف الحزبين من النمو المتعاطم لحزب العدالة والتنمية وحتى منة النمو المتعاطم من النمو المتعاطم الحزب الإسلامي الآخر الأكثر شعبية وهو حزب العدل والإحسان وحزبا الموالاتة المشار إليهما سلفا لا يتقان كل الثقة في قدرتهما على المنافسة فهما حزبان هرمان وإنجازتهما الأساسية التي وفرت لهما الشرعية و الاحترام، وهي مشاركتهما في النضال من أجل الاستقلال، قد صارت حدثا طواه الماضي منذ أمد بعيد أما إنجازاتهما في الحكومة فهي ليست عظيمة الشأن، فمن جهة تظهر نجاحاتهما محدودة لأن النظام الملكي قد نسب لنفيه كل التطورات السياسية الإيجابية على مدى العشر سنوات الماضية، ومن جهة أخرى لم يظهر هذين الحزبين الكثير من الحيوية ولم يقدموا، أو يتابعوا، تنفيذ برنامج إصلاح الحيوي كما يعترف بذلك بعض أعضائها، لذلك فإن التصاقها بالنظام الملكي كان سياسة حذرة ، وبالفعل فإن ثمة محاولات لضم حزب العدالة والتنمية أيضا في الميدان السياسي، بينما تقف الأحزاب العلمانية و المنظمات الغير الحكومية موقفا مترددا من هذه المساعي .

ونتيجة لذلك، تجد الأحزاب العلمانية نفسها عالقة في وسط هذا الوضع لقد أصبحت أحزاب المرحلة الراهنة التي تقف تماما في صف القصر الملكي ولا تجرؤ على تجاوز إرادة الملك ومع أن هذين الحزبين يجادلان بضرورة توسيع سلطات البرلمان وأنه يجب الحد من امتيازات السلطة التنفيذية إلا أنهما يتوقعان أن تأتي هذه الإصلاحات من جانب الملك وفي ظل شح الإنجازات، طيلة عشر سنوات في السلطة، بات هذان الحزبان في حاجة إلى حماية القصر لهما في مواجهة القوى الإسلامية الصاعدة، وهكذا عندما وجدت الأحزاب العلمانية نفسها مضطرة إلى القتال على جبهتين، قررت إعفاء نفسها من الصراع على إحداها، وذلك بالانضمام إلى الملك.²

¹ - تقرير كرينجي، "الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين"، ص 8/7 ، متحصل عليه يوم 2010/02/14 من موقع: WWW.CARNEGIEENDOWMENT.ORG

² تقرير كرينجي، "الأحزاب العلمانية في العالم العربي: الصراع على جبهتين"، مرجع سابق، ص 9 .

غير أن التقرير يناقض نفسه فإذا كان يعترف بكون هذين الحزبين قد تحولوا إلى حزبين براغماتيين وسعيهما إلى الحفاظ على المكاسب التي حصلوا عليها بسبب الذي أدى إلى تدجين الحزبين وتحويلهما إلى خدام للقصر في نفس الوقت يشير إلى دور الحزبين في أي عملية للإصلاح وهنا تطرح إشكالية عن الدور الذي سيقومان به هذين الحزبين في أي إصلاح والتقرير نفسه يشير إلى رغم مطالبة هذين الحزبين بالقيام بإصلاحات لكنهما يكتفیان بالبدايل التي يطرحها القصر، والشاهد هنا هو التناوب نفسه الذي كان بمبادرة من القصر.

كذلك الانتخابات ودورها في عملية أي إصلاح سياسي فتقرير كارينجي لم يتحدث عن عامل الانتخابات باعتباره أحد أهم العوامل التي تبرز مدى استعداد النظام ليكون أكثر ديمقراطية فالنظام يتحكم في شكل الإقترع ونمط التصويت بالشكل الذي يمنع حصول أي حزب على الأغلبية لتشكيل حكومة قوية فتوقع تقرير كارينجي النسبة التي يمكن لحزب العدالة والتنمية أن يحصل عليها والتي لا تتجاوز 20 في المئة من الأصوات فألية الانتخابات تبقى من الطرق التي تمكن أي نظام من التحكم في رسم الخريطة السياسية لأي بلد بما فيها المغرب، خصوصا مع وجود عوامل مساعدة على ذلك في الواقع القائم، كارتفاع نسبة الأمية (ما يقارب 50% من المغاربة أميون)، وهيمنة الولاءات القبلية في مناطق واسعة ومتعددة من البلاد، فضلا عن عوامل أخرى، يظل التحكم فيها بيد النظام فالانتخابات في المغرب طالما كانت سيفاً مسلطاً ضد الأحزاب المعارضة للنظام.

في هذا الإطار، يتحدث محمد الساسي - أستاذ القانون العام في كلية الحقوق بجامعة الرباط - عن خمس آليات قانونية وسياسية سخرتها إلى حد الآن أجهزة الحكم المغربية لضمان نتائج انتخابية لا تخرج عن أطر معينة، تراها هذه الأجهزة مقبولة لاستيعاب أي تغيير ممكن، وهذه الآليات هي: أولاً: عدم السماح بتخفيض سن الناخبين إلى 18 سنة بدل 20 سنة .

ثانياً: التقسيم الانتخابي، من خلال خلق دوائر انتخابية بمواصفات محددة يعرف مسبقاً أنها لا تخدم مصالح تيار سياسي يخشى فوزه.

ثالثاً: رفض إعادة وضع قوائم الناخبين من جديد والاقتصر على مراجعتها.

رابعاً: اعتماد صيغة "غير مألوفة" لنظام الاقتراع اللائحي، على نحو بدأ أقرب منه إلى نظام الاقتراع الفردي منه إلى اللائحي، حيث فتح المجال على مصراعيه أمام الراغبين في إنشاء أحزاب جديدة، بما يساعد على تشتيت أصوات الناخبين، وضمان استحالة فوز حزب بمفرده بالأغلبية¹.

¹ - خالد شوكات، "الانتخابات المغربية.. الدولة حددت قواعد اللعبة"، متحصل عليه يوم: 2010/02/15، من موقع: www.isslamonline.com

خلاصة الفصل الثاني

نستنتج مما سبق ذكره أن العلاقة بين الأحزاب السياسية والديمقراطية علاقة جدلية فوجود الأحزاب وتطورها ترتبط إلى حد كبير بتطور الظاهرة الديمقراطية عبر التاريخ. وقد ارتبطت الظاهرة بوجود ظروف معينة على مستوى العالم تدعم التحولات الديمقراطية مثل تزايد دور المجالس النيابية والمجالس الشعبية في النظام السياسي والإقرار بحرية التنظيم والاجتماع والمشاركة السياسية مما دعم وجود الأحزاب. وفي نفس الوقت أسهم وجود الأحزاب كهيئات منظمة تحظى بتأييد شعبي ولها دور هام في الحياة السياسية في تدعيم التحولات الديمقراطية، وأصبحت الأحزاب إحدى الضمانات العملية والمؤسسية للممارسات الديمقراطية. ولقد أثار موضوع التحول الديمقراطي اهتمام العديد من الباحثين الذين حاولوا سبر أغوار تلك الظاهرة والتعرف على أسبابها والسمات المميزة لها ومدى استمراريتها والعوامل التي تدفع نحو استمرارها من عدمه. وبذلك فقد أصبحت الأحزاب السياسية تمثل العمود الفقري للحياة السياسية المعاصرة وأحد ركائز البناء الديمقراطي، إذ أن فعاليتها تنضوي على أهداف واسعة تتمثل في المشاركة بمعناها الواسع السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية أي أن وظيفتها تسييرية شاملة في المجتمع مما يجعلها ملزمة بإظهار الاحترام لقواعد النظام الديمقراطي، والعمل على دعم وإدامة دولة القانون و المؤسسات الدستورية، فالأحزاب السياسية تمثل إحدى الهيئات الرئيسية المعبرة عن الرأي العام و العاملة على تكوينه، و أنها قادرة على تحمل مسؤولية الحكم بأكبر قدر من الكفاءة و حسن الأداء بما يؤدي إلى تطوير المجتمع و النهوض به. و ترجع أهمية الأحزاب السياسية في السلطة إلى أنها تقوم بالوظائف الرئيسية التالية:

- الرقابة على الصراع من أجل السلطة - تكوين و توجيه الرأي العام
- التصدي للاستبداد الحكومي - تنشيط الحياة السياسية في الدولة

ومن خلال دراستنا للنظام التونسي وتسلط الضوء على أهم الفواعل في النظام السياسي ونخص بالذكر الأحزاب السياسية يمكن إبراز جملة من الخصائص و الاستنتاجات حول النظام السياسي التونسي في النقاط التالية:

- 1- يمكن إدراج النظام السياسي في تونس ضمن النظم السياسية التسلطية البوليسية في لباس ديمقراطي.
- 2- تدخل الرئاسة (الرئيس) و الحزب الحاكم المباشر أدى إلى زيادة المدخلات الغير معالجة و بالتالي عجز النظام و دخوله في أزمة وظيفية .
- 3- علاقات الاعتماد المتبادل بين قوى المجتمع المدني و هياكل صناع القرار تميزت بالهرمية و فعاليتها كانت رهينة الرئيس عن طريق الحزب الحاكم

- 4- التدخل المباشر للرئيس - رغم سلبيته - ما أعقبه من تغييرات إيجابية كما جعل تونس تتعم بشيء من الأمن و الانتعاش الاقتصادي.
- 5- هناك تأثير متبادل للمشاكل الداخلية على سياسة الخارجية و للمؤثرات الداخلية على التفاعل مع المحيط الخارجي بالنسبة للنظام السياسي في تونس .
- 6- إن التوجه نحو الديمقراطية الحقيقية كما تتضمنه من حرية التعبير و المشاركة السياسية و مبدأ الفصل بين السلطات و إجراء الانتخابات الحرة و النزيهة مع تطبيق مبدأ تكافؤ الفرص للجميع و التداول السلمي للسلطة و حدها الكفيلة بضمان الاستقرار و الذي هو في الوقت الحالي هش و غير دائم .

أما فيما يخص النظام السياسي المغربي نظرياً، تساند كل الأحزاب السياسية تعديل الدستور لتحقيق التحول، لكنها لا تبذل أي جهد للوصول إلى ذلك لكونها منشغلة في الوقت الراهن بتحسين مواقعها ضد الإسلاميين استعداداً للانتخابات أكثر من انشغالها بتدعيم مسلسل الديمقراطية. وكان الملك قد أكد مراراً أنه لا يرى داعياً لتعديل الدستور، و الأحزاب لا تضغط عليه في هذا الاتجاه، ولن يأتي الإصلاح السياسي من الأعلى بشكل عفوي ، ولا يوجد هناك لحد الآن أي ضغط من الأسفل يمكن أن يثير انتباه الملك .

وحتى يخطو المغرب باتجاه الديمقراطية، يجب أن لا تتبثق المبادرة، أو تضغط على الأقل، من القصر، بل من القوى السياسية الأخرى . لكن هل من الممكن تصور مسار سياسي يمكن أن يقنع الملك - أو يجبره - على تغيير المنحى والقبول بتقليص دوره؟ هل يمكن أن ينشأ توازن جديد للقوى السياسية بإمكانه تحقيق هذه النتيجة ؟ فدون تغيير موازن القوة ، قد يصير المغرب بلداً أكثر حداثة و فاعلية ، لكنه لن يكون أكثر ديمقراطية.

وتمثل الأحزاب و المنظمات الإسلامية أكبر تحد لسلطة الملك كما أن من شأنها أن تعطي نفساً جديداً لمسلسل الإصلاح السياسي في المغرب إلا أن ذلك لن يكون بالأمر السهل حيث سيتوقف نجاحها على مدى مقاومة حزب العدالة والتنمية لاستقطاب القصر له و مدى مساهمة المنظمات الإسلامية ودعمها له في حالة التحاقه بالحكومة، كما أن نجاح هذا الحزب سيتوقف على رد فعل الأحزاب الغير الإسلامية التي ستكون أمام خيارين : إما أن تسانده في فرض الإصلاح أو أن تذهب مذهب القصر من أجل وقف المد الإسلامي إلا أن هذا الخيار سيقضي على مسلسل الإصلاح.